# أميركا ضدّ «أميركا»

ملف من إعداد: سماح إدريس وكيرستن شايد

غالبًا ما يُطلب مني، أنا التي أعيش في بيروت وأتحدّث العربيّة بلهجة أميركيّة، أن أقارن بين العيش في أميركا والعيش في العالم العربيّ. وحتى إنْ تردّدتُ في الإجابة فإنّ البقّالين وسائقي التاكسي كثيرًا ما يبدأون في الحديث عن خططهم للهجرة إلى تلك «البلاد العظيمة» حيث الحريّة في عمل أيّ شيء دون خوفٍ من السلطة: «آه، أميركا!» إنّ مثلَ هذه الأحاديث تُحْرجني. فرغم إعجابي بشجاعة المشاركين في حركة الحقوق المدنيّة الأميركيّة، كنتُ أعي أنّ الحكومات الأميركيّة كانت وماتزال تَقْمع المناضلين غير الأميركيّين في أصقاع أخرى من العالم. غير أنّ البقاء في التاكسيّات أو في الصفوف أمام البقّالين لا يستمرّ طويلاً لكي نتعمّق في التاريخ الأميركيّ، ومعظمُ الناس أصلاً لا يريدون ذلك. ولذا يُكْمل البقّالُ أو السائقُ طريقَه، وربّما وصل إلى أميركا، بل ربّما يدقّ على بابه في هذه الأيّام أحدُ عملاء مكتب التحقيق الفدراليّ FBI.

إنّ أميركا تتحوّل الآن إلى بلدٍ شبيه بذاك الذي هرب منه السّائق أو البقّال! فكل مَنْ يَحْمل بطاقة خضراء الآن قد يُمنع من العودة إلى أميركا إذا كانت آراؤه السياسيّة معارضة لما تَعْتبره السلطاتُ «حربًا على الإرهاب.» وفي ٢٠ سبتمبر أُجبر ثلاثة رجال عرب على مغادرة طائرة نورث وست لأنّ شكلهم أزعج القبطان والمسافرين غير العرب. ولكنّ العرب ليسوا وحدهم المشبوهين: ففي ١٠ أكتوبر مُنع شابٌّ في العشرين من عمره، أبيضُ البشرة كثيراً، أربعَ مرات متتالية من ركوب يونايتد ايرلاينز لأنّ الكِتاب الذي كان سيقرأه على الطائرة، وهو عن ناشط بيئيّ راديكاليّ، أزعج موظفي الطائرة.

ولكن النقطة المهمّة ليست أنّ أميركا تَنْحرف عن جادة الصواب فجأةً، بل إنّ التيار غير الديموقراطيّ قد كان ومايزال قويّاً جدّاً هناك. فلا جورج واشنطن، ولا توماس جفرسون، ولا جون أدامز، ولا غيرُهم من «الآباء المؤسّسين،» آمنوا بإمكانيّة السماح بالمعارضة الجديّة في مسائل وطنيّة هامّة. وكان الأميركيُّون المعارضون يواجهون، مرّةً بعد مرّةً، عواقبَ متعدّدة ـ كما هو حالُ آلاف المتظاهرين من أجل الحقوق المدنيّة الذين ضُربوا بوحشيّة وسُجنوا ونُبِذوا. ومرةً بعد مرة كانت السلطات الحاكمة تجد طريقة لحصر تلك الحريّات المكتسبة في قلّة مختارة. وهكذا، بعد قرن من إقرار حقّ الأفارقة الأميركيّين في التصويت، مازلنا نراهم مستبعَدين في الانتخابات الرئاسيّة الأخيرة في فلوريدا من عمليّة التسجيل قبل التصويت. أو خذْ مثالاً أحدث: وهو أنّ الحكومة الأميركيّة لم تمنع الإعلامَ الخاصّ من التقاط صور فضائيّة عن آثار الحرب على أفغانستان، بل «اكتفت» بأن اشترت مسبقًا كلّ الصور التي يُحْتمل أن تدين أعمالَها هناك، وبثمن يبلغ ثلثيْ ثمن الطعام الملقى فوق رؤوس الأفغان المعدمين.

لم يكن ثمّة في التاريخ حريّات مدنيّة أعطَتْها أيُّ حكومة لأيّ شعب على طبقٍ من ذهب. إنّ هذه الحريّات لا تأتي إلاّ بناءً لطلب شعبيّ، وبفضل تضحيات هائلة. إنّ «إعلان الحقوق،» على نحوِ ما لاحظ جايمس ماديسون عام ١٧٩١، لا يقدّم إلاّ «عوائق ورقيّة» أمام انتهاكات الحقوق المدنيّة المعلنة؛ وأمّا العوائق الماديّة فيجب أن تأتي من المدنيّين أنفسهم.

تقدّم الآداب هذا الملف على أمل تحقيق عدد من الأهداف المترابطة. أولاً، نودّ أن نَكْشف الخداعَ الأميركيّ، بهدف إزالة الأوهام عن المخدوعين (أميركيّين وغيرَ أميركيّين) الذين يَعْتقدون أنّ أميركا في مبدإ ذاتها أفضلُ من باقي الأمم. تذكّروا هنا عبارةَ جورج و. بوش إلى الأمّة بعد تفجيرات ١١ سبتمبر، حيث أعْلن ـ فيما هو يُعدّ الشعبَ للحرب ـ «أنّنا أفضل منهم.» وبعد ذلك تتوالى الأشياءُ تباعًا: بدءًا من الحرب على أولئك «الأغراب» الذين لا يستحقّون أن يحاكَموا بالعدل، إلى الحرب على الدستور الذي يَكْفل لكلّ مَنْ يعيش داخل أميركا محاكمةً عادلة، وهلمجرّاً. ثانيًا، نودّ أن نشارك في النضال الذي يخوضه بعضُ الشرفاء داخل الولايات المتحدة، أولئك الذين لا يُدرَجون ضمن لفظ «person» الذي يُضفي عليه «إعلانُ الحقوق» حقوقًا مدنيّة، ويخوضه أيضًا شرفاءُ خارج الولايات المتحدة يعيشون في ظلّ ديكتاتوريّات مدعومة من الولايات المتحدة بالذات. والحقّ أنّ شراكة الديكتاتوريّات والولايات المتحدة قد تجلّت بأسطع صورها هذه الأيام في تفكير وزير الدفاع رامسفلْد في إرسال المشتبه بهم الذين لم يُقرّوا بضلوعهم في أحداث ١١ أيلول إلى بلدانهم التي تَمْتلك «وسائلَ أفضلَ» لإجبارهم على الكلام ـ وهي البلدان عينُها التي لا تكفّ وزارةُ الخارجيّة الأميركيّة عن انتقاد أساليبها الوحشيّة في الحُكْم. ونَعْلم أيضًا أنّ أكثر من مئة شخص أُلقي القبضُ عليهم في الشرق الأوسط بعد ١١ أيلول، وبأمرٍ من المخابرات المركزيّة الأميركيّة CIA، وهم يَنْتظرون بين لحظة ولحظة حكمَ العدالة الأميركيّة «بالإملاء.»

وهكذا، بدلاً من أن نتطلع إلى النموذج الأميركيّ بوصفه ذريعةً لتزيد الدول العربيّة من قمعها، علينا جميعًا أن نكافح لتحقيق الحريّات المدنيّة عبر حركات متّصلة في ما بينها على صعيد الكوكب.

أخيرًا، نريد أن نشير، عبر إدراجنا مقالات تحليليّة وموادّ إخباريّة في هذا الملفّ، إلى أنّ هناك بعض الأميركيّين الذين يَدْعمون قضيّة العدالة الكونيّة، ولم يصطفّوا وراء شهوة بوش العنصريّة إلى الهيمنة على الكون.

ويبقى أنّ السير على طريق الحقوق المدنيّة الحقيقيّة في أميركا يحتاج اليوم بالذات الى نشاط أكثر الجاليات المكبوتة الآن، ونعني الأميركيّين من أصل عربيّ. إليهم، وإلى الناشطين الأميركيّين من إثنيّات مختلفة، نهدي هذا الملفّ.

ك.ش.

**ينصّ التعديل الأول من إعلان الحقوق على التالي:**
**لن يَسنّ الكونغرس أيَّ قانون بصدد مؤسَّسة دينيَّة، أو يمنعها من الممارسة الحرَّة لذلك الدين، أو يحدّ من حريَّة التعبير، أو حريَّةِ الصحافة، أو حقِّ الناس في التجمُّع السلميّ، أو الطلبِ من الحكومة الإنصافَ من المظالم.**

# لماذا نَحْجب بن لادن؟

روبرت هـ. غيلز*

**الإعلام الأميركيّ الذي طالما تباهى بموضوعيَّته يَقْمع صوتَ «الخصم.» هنا مقالةٌ تُدافع عن حريَّة الإعلام والتعبير حرصاً على الذات الأميركيَّة أولاً وآخراً، وحرصاً على الإيديولوجيا الليبراليَّة المنتهَكَة من دعاتها.**

لماذا لا نَسْتطيع أن نُشاهِدَ بن لادن على التلفزيون الأميركيّ؟ لقد اتَّصل مسؤولون من البيت الأبيض بمدراء الشبكات التلفزيونيَّة الأميركيَّة الشهرَ الماضي بعد أن أُذيع على نحوٍ واسعٍ تصريحٌ مسجَّلٌ على شريط ڤيديو للسيد بن لادن في ٧ تشرين الأول (أكتوبر). وأَقْنَعت الإدارةُ الأميركيَّةُ تلك الشبكاتِ بأنَّ الرقابة الذاتيَّة ضروريَّة لمجهود الحرب، وأُوحي بأنّ شرائط السيد بن لادن محضُ دعاية (پروپاغندا)، وبأنَّه ـ علاوةً على ذلك ـ قد يَسْتَخْدم هذه الشرائطَ لبثّ رسائلَ خفيَّةٍ إلى الإرهابيِّين، مع أنَّ دليلاً واحداً لم يقدَّم لدعم هذا الزعم. وقد وافق مسؤولو الشبكات التلفزيونيَّة على أن يتعاملوا مع النشرات «بحذر» في المستقبل.

لم يَظْهر قائدُ تنظيم القاعدة، العصيُّ على الإدراك، في التلفزيونات الغربيَّة بعد ذلك. إلى أنْ حلَّ يومُ السبت الماضي، حين بَثَّتْ قناةُ الجزيرة القطريَّة شريطاً على الڤيديو للسيد بن لادن مدَّتُه عشرون دقيقة. في تلك اللَّحظة اكتشَفْنا معنى الإجراء المسمَّى «التعامل بحذر.» فقد بُثَّت مقاطعُ موجَزةٌ على محطتَيْ «فوكس نيوز» و«سي أنْ أنْ،» وقام المذيعون بتلاوة مقتبسات من كلام بن لادن أو رواياتٍ أعادوا صياغتَها بحسبِ ما حَكَم المدراءُ بأهميَّته الإخباريَّة. وهكذا لم يَسْتطع الأميركيُّون أن يَحْصلوا على المضمون الكامل لتصريح السيد بن لادن؛ وإلى الآن مازالت الوسيلةَ الأسهلَ للحصول على نصّ هذا التصريح هي شبكةُ الانترنت بدلاً من المصادر الإخباريَّة المعتادة.

قناة الجزيرة هي الشبكة الإخباريَّة العالميَّة الأساسيَّة لتوفير تغطية جديَّة من داخل أفغانستان. وفي خطوةٍ جديرةٍ بأفضل ما في الصحافة الأميركيَّة من تقاليد، دعت «الجزيرة» مسؤولاً أميركيّاً إلى الردّ على السيد بن لادن، وهو كريستوفر روس، السفيرُ الأميركيُّ السابق لدى سوريا والجزائر. وقد تحدَّث روس ١٥ دقيقةً بعربيَّة طَلْقة،

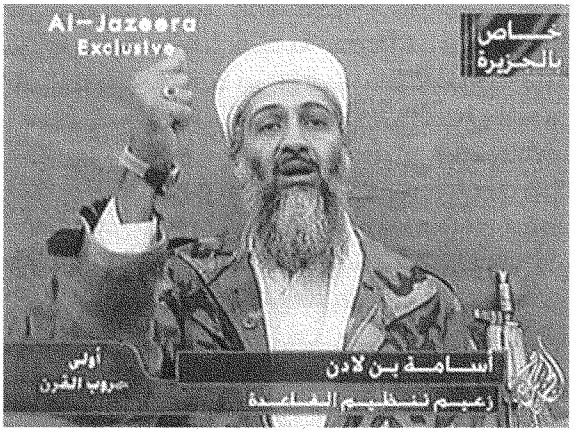


**لم يستطع الأميركيُّون أن يَحْصلوا على المضمون الكامل لتصريح السيد بن لادن**

منتقداً السيد بن لادن ونافيًا اتِّهاماته. وهكذا تلقَّى الناسُ في العالم العربيّ صورةً عن التُّهمة والردّ أكمَلَ من تلك التي تلقّاها أيُّ واحدٍ تقريبًا في الولايات المتحدة، معقلِ الصحافةِ الحرّةِ والتعبيرِ الحرّ!

لقد خسر المواطنون الأميركيُّون معلوماتٍ هامَّةً عن الشخص الذي تخوض حكومتُنا الحربَ ضدّه. فمثلاً وسّع السيد بن لادن كثيرًا في تصريحه المذكور مجالَ ملاحظاته السابقة عن الصِّلات بين جهوده والمشاكلِ أو الأزماتِ الواقعة في أماكن أخرى من العالم ماضيًا وحاضرًا. ففي عام ١٩٩٦ كان قد ركَّز بشكل ضيِّق إلى حدٍّ ما على تموضع القوات الأميركيَّة في السعوديَّة نتيجةً لحرب الخليج. غير أنَّه في تصريحه المسجَّل على الڤيديو في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ـ وهو التصريحُ الذي دَفَعَ البيتَ الأبيضَ إلى الاتِّصال بمدراء المحطّات التلفزيونيَّة ـ عادَ فوسَّعَ رسالتَه لتَشْملَ القضيَّةَ الفلسطينيَّة وآثارَ العقوبات التي تَفْرضها الأممُ المتحدة على العراق. وتحدَّث عددٌ كبيرٌ من التعليقات عمّا إذا كان تبنِّي السيد بن لادن للقضيَّة الفلسطينيَّة عملاً انتهازيّاً محضًا. ودفع التصريحُ نبيل شعث، وزيرَ التخطيط في السلطة الفلسطينيَّة، إلى القول عن بن لادن «لقد تذكّر فلسطين منذ يومين فقط!»

---

* ـ أمينُ مؤسَّسة نيمان للصحافة في جامعة هارڤرد، والمحرّر والناشر السابق لـ **ديترويت نيوز**. والمقال نُشر في **نيويورك تايمز** بتاريخ ٢٠٠١/١١/١١.

وفي ذلك التصريح أيضًا وسّع السيد بن لادن لائحةَ ما أسماه الصراعاتِ الإسلاميَّةَ ـ المسيحيَّةَ ليَشْمل الشيشانَ (مع بعض التعليقات الموجَّهة إلى ڤلاديمير پوتين و«الدبِّ الروسيّ») وجنوبَ السودان والصومالَ وكشميرَ والبوسنةَ وتيمورَ الشرقيَّة والفيليبِّين. ففي حين ركَّزتْ تصريحاتُه السابقة بشكل ضيِّق على الولايات المتحدة، وعلى إدارة بوش بعد اعتداءات ١١ أيلول في أميركا، شَهِدَ تصريحُه الأخيرُ انزياحًا دراماتيكيّاً من الولايات المتحدة باتِّجاه الغرب المسيحيّ عامَّةً والأممِ المتحدةِ أيضًا.

إذا كان هذا دعايةً، فهي دعايةٌ ذاتُ أهميَّةٍ إخباريَّةٍ، ونقْلُها إلى الجمهور الأميركيّ قد يُريح الأعداءَ بعضَ الشيء، ولكنَّ هذا ليس جليّاً أبدًا. ذلك أنَّ اللائحة الموسَّعة من الصراعات قد تُتَّخذ دليلاً على يأس بن لادن المتنامي. وقد يُشير هجومُه على الأمم المتحدة وعلى أمينها العامّ كوفي أنان إلى مدى خوف تنظيم القاعدة من جهود عالميَّة واسعة [لمحاربة الإرهاب] بدلاً من اقتصارها على الجهد الأميركيّ وحده.

لقد سَعَتْ إدارةُ بوش نفسُها إلى تصوير الصراع الدائر الآن صراعًا كونيّاً لا أميركيّاً فقط، وإلى أن تُظْهر السيدَ بن لادن معتديًا على العالم بأسره. والحقّ أنَّ تصريحَ بن لادن الأخيرَ هذا يُعْطي دعمًا كبيرًا لموقف الإدارة الأميركيَّة، وهو ما يَجْعل رغبةَ هذه الإدارة في حجبه عن الجمهور الأميركيّ غريبًا بشكل خاصّ.

على الانفتاح الفكريّ ألا يكون ضحيَّةً من ضحايا الحرب. فعلى امتداد أجيال من الصراع الفعليّ والإيديولوجيّ مكَّنت الصحافةُ المواطنين الأميركيِّين من التعرُّف إلى صور أعدائنا ورسائلهم. فلِمَ تكون حالةُ أسامة بن لادن مختلفةً إلى حدِّ الضغط على نشرات الأخبار الأميركيَّة المتلفزة لحجبه عن الأنظار؟

إنَّ الدعاية (البروپاغندا) أداةُ حرب، وتَستعملها كلُّ الحكومات. ومحاولاتُ الولايات المتحدة حَصْرَ التغطية الإخباريَّة هي شكلٌ من أشكال البروپاغندا يؤدِّي إلى صورةٍ مشوَّهةٍ عن الحقيقة تُعْرض أمام المشاهدين الأميركيِّين. وخلال ٤٠ عامًا من الحرب الباردة مَنَعَ الخداعُ الذي مارستْه سلسلةٌ من الإدارات الأميركيَّة عن الجمهور الأميركيّ معلوماتٍ أساسيَّةً.

وقد تمثَّل تعبيرٌ آخرُ عن الاستراتيجيَّة الأميركيَّة المتَّبعة لإدارة نشرات الأخبار في قرار حرمان الأسوشياتد پرس من مرافقة وزير الدفاع دونالد رامسفَلْد في رحلةٍ للتشاور مع قادة التحالف الداعم لأميركا. إنَّ هذا القرار يَعْكس سياسةً إعلاميَّةً تصمّ آذانَها عن النبرات المتعدِّدة ـ فتتجاهل حقيقةَ أنَّ الأسوشياتد پرس هي مصدرُ الأخبار العالميَّة الأوحد لمئات الجرائد والإذاعات ـ أو تَجْهد ماكرةً لفرضِ حدودٍ على المعلومات عن رحلة رامسفَلْد. وعلى الرُّغم من المناشدات التي قامت بها الأسوشياتد پرس و«الجمعيَّة الأميركيَّة لمحرِّري الجرائد،» فقد رفَضَت الحكومةُ الأميركيَّةُ إعادةَ النظر في قرارها.

منذ ١١ أيلول (سبتمبر) واصل عملُ الصحفيِّين الواسعُ الحيلةِ والمِقْدامُ إطلاعَ الجمهور على ما يَحْدث، محافِظًا ـ في الوقت نفسه ـ على التوازن الصعب زمنَ الحرب بين السرِّيَّة وتقاليدِ الانفتاح الفكريّ. لكنَّ طبيعة المصادر المتوفِّرة للصحافة دفعتْ إلى حدٍّ كبير بالصحفيِّين إلى سرد الأخبار من منظور المصلحة الأميركيَّة الأنانيَّة. وعلى هذه الخلفيَّة فإنَّ تمكين الولايات المتحدة من مشاهدةِ تصاريح بن لادن وسماعِها أمرٌ هيِّنٌ.

لقد قالت رسالةٌ إخباريَّةٌ لوكالة الأسوشياتد پرس من القاهرة في وصف شريط قناة الجزيرة المسجَّل على ڤيديو السبت الماضي إنَّ السيد بن لادن «تحدَّث بهدوء» ولكنَّه ـ على ما واصل تقريرُ الوكالة ـ كان «يتنفَّسُ بجهد. وقد قَطَعَ حديثَه لأخذ حسوتَيْن من قدحه.»

أكان يمثِّل؟ أكانت الضرباتُ تَفْعل فيه فعلَها؟ أكان يُفْلِح في حرب البروپاغندا؟

على المشاهِدين الأميركيِّين أن يَمْتلكوا حريَّةَ أن يقرِّروا الإجابةَ بأنفسهم عن هذه الأسئلة!

# الولايات المتحدة تشتري كلّ صور الحرب المبثوثة على الفضائيّات

دنكان كامبل*

**انتهاك حريَّة الصحافة، أيْ نَسفُ التعديل الأوَّل من إعلان الحقوق، قد يأتي عبر «شراء» المعلومات بهدف حجبها. المال سلاحٌ قمعيّ؛ أيَصْعبُ فهمُ هذا في الوطن العربيّ تحديدًا؟**

صَرَف الپنتاغون ملايينَ الدولارات ليَمْنع الإعلامَ الغربيَّ من رؤية صورٍ بالغةِ الدقَّة، ملتقَطةٍ عبر الأقمار الفضائيَّة التي تخصّ شركاتٍ غيرَ حكوميَّة، عن آثار قصف أفغانستان، على نحوِ ما كُشِف البارحة.

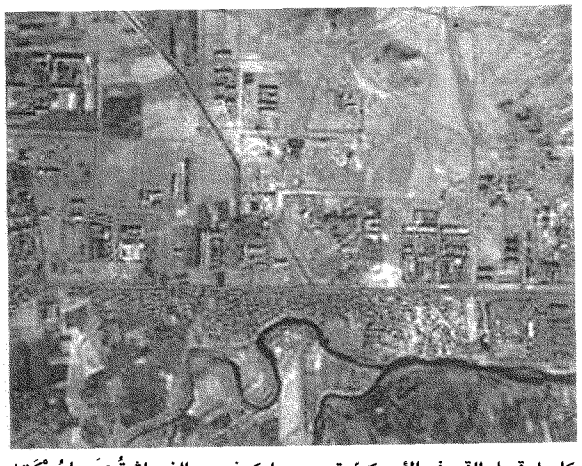

كابول قبيل القصف الأميركيّ: تصوير «ايكونوس» الذي اشتُريَ... ليُسْتَر!

* ـ منشور في **الغارديان** البريطانيَّة، ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠١. وكامبل هو كاتب متخصِّص في قضايا الاستخبارات.

فالحال أنّ الصور التي التقطها «ايكونوس،» وهو قمرٌ اصطناعيٌّ خاصٌّ متطوّر أُطْلق عام ١٩٩٩، أفضلُ من الصور التي التقطها القمرُ التجسسيُّ الاصطناعيُّ وتوفرتْ للجيش أثناء أكثر فترات الحرب الباردة. وتتضمّن التفاصيلُ المدهشةُ للصور المأخوذة بواسطة «ايكونوس» رَتْلاً من الإرهابيّين المتدرّبين يمشون بين معسكرات التدريب في جلال آباد. وبالوضوح نفسه تُمْكن رؤيةُ جثثٍ ملقاةٍ على الأرض بعد عمليّات القصف التي جرَت الأسبوعَ الماضي.

بموجب القانون الأميركيّ تَمْتلك وزارةُ الدفاع الأميركيّة السلطةَ القانونيّةَ لفرض «تحكُّم بمصراع الكاميرا» Shutter control حيال الأقمار الفضائيّة الخاصّة المرسَلة من الولايات المتحدة، وذلك من أجل منع «الأعداء» من استخدام الصور أثناء خوض أميركا الحربَ. غير أنّ أمرًا لم يَصْدر بمثل ذلك التحكُّم، حتى بعد أن بدأتْ غاراتُ القصف قبل أيام.

هذا وقد اتُّخذ قرارُ الحَوْول دون حصول الآخرين على صور الأقمار الفضائيّة الخاصّة يومَ الخميس في ١١ تشرين الأول (أكتوبر)، عقب ورود تقارير عن وقوع ضحايا مدنيّة كبيرة جرّاء القصف خلال الليل على معسكرات التدريب قرب دارُونتا، شمالَ غرب جلال آباد. وبدلاً من أن يَسْتحضر البنتاغون امتيازاته القانونيّة اشترى الحقوقَ الحصريّةَ لكلّ صور «ايكونوس» الفضائيّة من الشركة التي تديره (وهي شركة أفغانستان أوفسبيس ايميجينغ). وعُقد الاتّفاق بين الطّرفيْن مع مفعول رجعيّ يَشْمل الصورَ الملتقطةَ في بداية غارات القصف.

غير أنّ القوات العسكريّة الأميركيّة لا تَحْتاج إلى الصور لأهداف خاصّة بها؛ فالحال أنّ هذه القوات تَمْتلك ستةَ أقمار فضائيّة، يُضاف إليها قمرٌ سابع أُطلق في الأسبوع الأول من أكتوبر. وهناك أربعةُ أقمار اسمُها كِيهولْز Keyholes، تقوم بالتقاط صور فوتوغرافيّة تُقدَّر بأنّها أفضلُ بستّ إلى عشر مرّات من الصور التي يَلْتقطها ايكونوس.

أثار قرارُ استخدام البنتاغون السلطاتِ التجاريّةَ بدلاً من القانونيّة من أجل منع توفّر الصور الفضائيّة الخاصّة انتقادًا حادّاً من أخصّائيّي الاستخبارات الأميركيّة ليلة ١٦ أكتوبر. فلمّا كانت صورُ القواعد الأفغانيّة المقصوفة لا تُظْهر مواقعَ القوات الأميركيّة أو تهدِّد أمنَ القوات العسكريّة الأميركيّة، فإنّ ذلك المنع كان يُمْكن أن يهاجَمَ في وسائل الإعلام الإخباريّة بوصفه انتهاكًا للتعديل الأوّل من إعلان الحقوق الذي يَضْمن حريّةَ الصحافة. «لو أنّهم فَرَضوا تحكُّمًا بالكاميرا لكان ممكنًا جدّاً أن تُقاضي الهيئاتُ الإخباريّةُ الحكومةَ بحجّة فرض هذه الأخيرة رقابةً مسبَّقة،» قال جون پايك من موقع انترنت أميركيٍّ اسمُه «الأمن القوميّ» Globalsecurity، وهو موقع يَنْشر صورًا عبر الأقمار الاصطناعيّة لتسهيلات عسكريّة وإرهابيّة مزعومة حول العالم.

الخيار البديل الوحيد للصور الفضائيّة الدقيقة سيكون جهازَ كوزموس الروسيّ. ولكنّ روسيا لم تقرِّر إلى الآن الدخولَ في الفراغ المعلوماتيّ الذي خَلَقَتْه صفقةُ البنتاغون مع شركة أفغانستان أوفسبيس إيميجينغ!

# المعارضون يَعْتبرون الجامعات أقلّ تحمُّلاً للاختلاف بعد اعتداءات ١١ أيلول

مايكل فلَتْشر*

**اعتداءات ١١ أيلول جعلت الجامعات الأميركيّة، وهي المكان الذي يُتوقَّع أن يجد المرءُ فيه أقلّ قدرٍ من الرقابة، معقلاً «لأشدّ حالات الرقابة وضوحًا.» ويأتي انتهاكُ التعديل الأوّل هنا من الجوّ الامتثاليّ الضاغط؛ إذ يَسْتخدم بعضُ الناس أحداث ١١ أيلول لقمع أيّ رأي مخالف.**

كانت الطائرات [illegible] لوفةً قد حَرَثتْ في قلب مركز التجارة العالميّ ومبنى البنتاغون حين قدّم الدكتور ريتشارد أ. برثولد من جامعة نيو مكسيكو لتلاميذه في صفّ التاريخ لسنة «الفرشمان» ما يسمّيه اليومَ مشروعَ نكتة غير موفّقة. فقد أخبر برثولد، البالغُ من العمر ٥٥ عامًا، تلاميذَه أنّ «أيّ واحد يفجّر البنتاغون سينال

د. روبرت جنسن: نعته رئيس جامعته بالحماقة لقوله إنّ ١١ أيلول ليست أكثر جدارةً بالاحتقار من إرهاب أميركا في العراق

صوتي.» وبعد ثلاث ساعات، ومع تحوّل مركز التجارة العالميّ أنقاضًا، ومع كفاح رجال الإطفاء لإخماد حريق البنتاغون، أعاد برثولد عبارتَه الشهيرةَ أمام صفّ آخر. ولكنْ بدلاً من أن يثير تَعليقُه الضحكَ، أثار ردَّ فعلٍ غاضبًا في مجمله مايزال يتردّد صداه برغم اعتذاراته المتكرِّرة. فقد قام آلافٌ من الأساتذة

* ـ نشر في **واشنطن پوست**، ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠١.

والخرّيجين وغيرهم ـ وبعضُهم كان على معرفة بأشخاص قضوا في اعتداءات ١١ أيلول ـ بالشكوى إلى مدراء الجامعة. وتنادى الطُّلاب لطرده، وطالب مشرّعون وقادةُ رجال أعمال بطرده هم أيضًا. كما تلقّى برثولد تهديداتٍ بالقتل، الأمرُ الذي دفعَه إلى العكوف عن المجيء إلى الجامعة أسبوعًا كاملاً.

في هذه الأثناء باشرت الجامعةُ تحقيقًا يُرجَّح أن يَنْتهي بعملٍ تأديبيّ بحقّ الدكتور برثولد. وقال برايان فوستر، وهو موظّفٌ إداريٌّ كبير (بروڤوست)، «هناك أمور كثيرة لا تَسْتطيع أن تقولها بحصانة كاملة، وإنْ في حَرَم الجامعة نفسه.»

والحال أنَّ برثولد هو من بين عدد متزايد من الأساتذة والموظّفين في جامعات أخرى يواجهون هم أيضًا التوبيخَ لإطلاقهم تعليقاتٍ مثيرةً للجدل، أو لاتّخاذهم مواقفَ رمزيّةً بارزةً في الأسابيع التي تلت الاعتداءاتِ الإرهابيّةَ. وقد واجه مؤيّدو سياسة الولايات المتحدة ومعارضوها معًا تأنيباتٍ قاسيةً وسط ذلك الجوّ الحسّاس الذي ساد منذ ذلك الوقت.

يقول مسؤولو الجامعات إنّ التأنيبات مسوَّغة، نظرًا إلى حالة البلاد النفسيّة وإلى المسؤوليّة الخاصّة الملقاة على عاتق أساتذة الجامعات. ولكنّ المنادين بحريّة التعبير يقولون إنّ التوبيخات العلنيّة تسلّط الآن جوّاً من الجفوة والبرود على السِّجال الخشن أحيانًا الذي طَبَعَ على امتداد التاريخ الجامعاتِ الأميركيّةَ بطابعه. «مع تركيز الأمّة انتباهَها على موضوع واحد كما هو حالُها اليومَ، نستطيع أن نرى أنّ الجامعات ليست صديقةً لحريّة التعبير،» قال ثور ل. هالڤرسن، وهو المديرُ التنفيذيّ لـ «مؤسّسة الحقوق الفرديّة في التعليم» وهي مؤسّسة مكرّسة لحماية التعبير الحرّ في الجامعات، قبل أن يُضيف «إنّ جامعاتنا قد استولى عليها طغيانُ القلق على مشاعر الآخرين!»

في جامعة «الصليب المقدّس» في ورستر في ولاية ماساتشوستش، طلب رئيسُ إحدى الدوائر من إحدى السكرتيرات أن تُنْزل علمًا كانت قد علّقتْه في مكتبها إجلالاً لصديقٍ لها مات في إحدى الطائرات المخطوفة في ١١ أيلول. فقد اعتبر رئيسُ تلك الدائرة أنّ عَرْض العَلَم لم يكن أمرًا مناسبًا. ولكنْ بعد أن بلغ هذا النبأُ إحدى الجرائد المحليّة، مثيرًا ردَّ فعلٍ شعبيّاً غاضبًا، سُمِحَ للسكرتيرة بأن تَضَع علمًا آخر على مكتبها أيضًا.

ودان رئيسُ جامعة مدينة نيويورك (CUNY) ماثيو غولدستاين بعضَ الأساتذةِ الذين شاركوا في ندوةٍ مطلعَ هذا الشهر، حيث ألقى المتحدّثون مسؤوليّةَ الاعتداءات في ١١ أيلول على عاتق السياسة الخارجيّة الأميركيّة. وقال غولدستاين إنّ هؤلاء المتحدّثين يقدّمون للإرهابيّين «أعذارًا واهية.»

وتعرّض روبرت جَنْسِنْ، وهو أستاذُ صحافة في جامعة تكساس في أوستن، لتوبيخٍ علنيٍّ من طرف رئيس الجامعة لاري ف. فولكنر لنشره مقالةً في صفحة الرأي في إحدى الجرائد يقول فيها إنّ اعتداءات ١١ أيلول ليست أكثرَ جدارةً بالاحتقار من «أعمال الإرهاب الهائلة» التي ارتكبتها الولاياتُ المتّحدةُ في العراق وفي أماكن أخرى. ومع أنّ فولكنر أقرّ بحريّة جنسن في التعبير عن رأيه، فقد ردّ عليه برسالة يقول فيها إنّ الأستاذ الصريح قد غدا «نبعًا للحماقة المكثّفة في أمور السياسة العامّة.» أمّا جنسن، وهو ناشطٌ كما يصف نفسَه وله منصبٌ ثابتٌ في الجامعة، فقد قال إنّ التوبيخ العلنيّ لا يؤثّر فيه إلاّ قليلاً. وأضاف «غير أنّ السؤال هو كيف يردّ الطلاّبُ والأساتذةُ في المناصب ما دون العليا على مثل هذه الإهانة العلنيّة.»

وقالت رُوث فلاورْ، مديرةُ السياسة العامّة في الجمعيّة الأميركيّة لأساتذة الجامعات، «إذا كان جوُّ القلق من جرّاء الاعتداءات الإرهابيّة يَعْني أنّه لا يُمْكن أن يكونَ هناك نقاشٌ في الجامعات فذاك أمرٌ غيرُ صحيّ أبدًا.» وزادت «بعضُ الأمور هنا تَرْجع إلى الحقبة المكارثيّة. ولكنّ الحالة الآن مختلفة لأنّ الحكومة ليست هي مَنْ يُخْبر الجمهورَ ما يَستطيع وما لا يستطيع أن يقوله، بل إنّ المسألة الآن أقربُ إلى أن تكون مسألةَ مشاعر عامّة تريد أن تملي [على المرء] كيفيّةَ التصرُّف.»

لقد كَهْربت اعتداءاتُ ١١ أيلول، والحربُ المتواصلةُ على الإرهاب، الرأيَ العامَّ الأميركيَّ كما لم تَفْعله إلاّ بضعُ أحداثٍ في التاريخ الحديث. وكشفت الاستفتاءاتُ عن دعمٍ شعبيٍّ كاسحٍ للضربات العسكريّة الأميركيّة على أفغانستان. ويقول بعضُ دعاة حريّة التعبير إنّ الأجواء الحاليّة تَسْحق الاعتراضَ. فثمّة عددٌ من الكتّاب «الذين انتقدوا قيادةَ الرئيس بوش أو السياسةَ الخارجيّة الأميركيّة قد انتُقِدوا هم بدورهم من عدّة جوانب، بل فَقَدوا وظائفهم. وبعضُ المُعْلِنين والمحطات التلفزيونيّة داخل كل ولاية تخلّتْ عن بثّ برنامج محطة ABC «غير سليم سياسيّاً» بعد أن وَصَفَ مقدّمُ البرنامج بيل ماهرْ بعضَ الأعمال الأميركيّة الحربيّة بـ «الجَبَانة.»

يُقْلِق أساتذةَ الجامعات الآن أنّ الامتثاليّةَ الجديدةَ تَمْتلك أثرًا أكّالاً في الجامعات، حائّةً بذلك مكانةَ هذه الجامعات تاريخيّاً من حيث هي معقلٌ للسِّجال والمعارضة. فخلال حرب ڤيتنام كانت الجامعات في قلب الحركة المناهضة للحرب. وأمّا الآن، كما يقول دعاة حريّة التعبير، فقد غدتْ الجامعات أقلَّ سماحًا بالخلاف. يقول هنري أ. سيلڤرغلايت، مؤلّف **جامعة الظلّ**، وهو كتاب يتحرّى الانتهاكات التي تطول حريّةَ التعبير في الجامعات، إنّه «من الواضح أنّ الوضع الحاليّ جَعَلَ النَّاسَ في حالةٍ عصبيّةٍ حقّاً. ولكنْ يبدو الآن أنّ المكان الذي تَعْثر فيه على أشدّ حالات الرقابة وضوحًا إنّما هو الجامعات ـ وهي تحديدًا المكانُ الذي كنتَ تتوقّع أن تجد فيه أقلَّ قدرٍ من الرقابة!»

في مسعى لترويج التنوُّع على حرم الجامعات قامَ ثُلثا الكليّات والجامعات الأميركيّة بتبنّي قواعدَ للتعبير تَمْنع، بشكلٍ عامٍّ، استخدامَ اللُّغة التي تَجْرح مشاعرَ الناس على أساسٍ عرقيٍّ أو إثنيٍّ أو جنوسيٍّ. لكنْ ثَبَتَ أنّ تطبيق هذه القواعد أمرٌ صعبٌ بسبب تعارضها الصميميّ مع «التعديل الأول» من «إعلان الحقوق.»

«ما هو دور الجامعات؟ أهو ممارسةُ العلاج النفسيّ؟» سأل هالڤرسن. «أهي مؤسّساتٌ علاجيّة، أم أماكنُ **يَجْتمع فيها** الطلاّبُ ويتشاطرون الآراء، ونعم، يُهينون **بعضُهم بعضًا**، ثم يتصالحون في النهاية؟»

ومع ذلك **يقول عددٌ كبيرٌ** من المدراء والطلاّب إنّ ثمّة ضرورةً لحدودٍ ما في التعبير، وذلك من أجل ضمان بقاءِ الجامعات أماكنَ ترحّب **بكلّ الطلاب** وتغذّيهم ثقافيّاً. وعلاوةً على ذلك، كما يقول

المسؤولون، فإنَّ على الأساتذة مسؤوليَّةَ الحثّ على النقاش وعلى أن يكونوا مربِّين مسؤولين.

حين أدلى برثولد بتعليقاته أمام صفوفه الصباحيَّة في جامعة نيو مكسيكو كان الطلاّب «ما يزالون يتساءلون إنْ كانت البُركوركي [في نيو مكسيكو] ستكون هي هدفَ [الإرهاب]» بحسب ما ذَكَرَ فوستر وهو مسؤول كبير في الجامعة، مضيفًا «كان ثمّة قدرٌ هائلٌ من الخوف والارتباك في هذا الشأن.» هذا وقد وَصَفت الجامعةُ، في رسالة أَوجزتْ فيها نتائجَ تحقيقاتها، تعليقاتِ برثولد بأنَّها ليست مسألةَ حريَّةِ تعبيرٍ بل هي انتهاكٌ أخلاقيٌّ. وقالت الجامعة إنَّ هذا الأستاذ فشل في أن يلتزم دورَه كدليلٍ «ثقافيٍّ.»

بعد أسبوع على الاعتداءات الإرهابيَّة بدأ كَنْ هيرلسون تدريسَ صف الفرشمن في مادة السياسة الأميركيَّة في جامعة أورانج كوست كوليدج في كوستا ميسا (كاليفورنيا) بالتساؤل بصوت عالٍ كيف يُمْكن العالَمَ الإسلاميَّ أن يدين الاعتداءات الإرهابيَّة في نيويورك ولا يدين التفجيرات الانتحاريَّة التي تَحْدث بشكل منتظم في إسرائيل. ويقول هيرلسون إنَّه كان يهدف إلى إشعال نقاش حيويّ بين الطلاّب المئتَيْن في صفِّه. غير أنَّ النقاش ما لبث أن انحرَفَ إلى سجالٍ حامٍ بين هذا الأستاذ وأربعة طلبة مسلمين رفضوا مساواةَ الأعمال الفلسطينيَّة بالإرهاب.

في اليوم التالي شكا الطلاّب إلى مدراء الجامعة من أنّ هيرلسون خصَّهم بالقول إنَّهم «إرهابيُّون» و«نازيُّون» - وهي تهمة ينفيها هيرلسون. وقالت صالحة عبد المعطي، وهي من مواليد كاليفورنيا وتتحدَّر من أبويْن من الشرق الأوسط، «إنَّه منحاز جداً ضدّ الطلاّب المسلمين ويَجْهر بذلك كثيرًا.» وتضيف قائلةً «في الأسبوع التالي، وبعد انتهاء الصفّ، أحاط بنا الطلاّبُ وراحوا يصرخون علينا. بعضُهم كان يقول 'ارجعوا إلى بلادكم'. شعرتُ بعواطف جيَّاشة. وبدأتُ أبكي.»

بعد أن تقدَّم الطلاّبُ بالشكوى تلقَّى هيرلسون مكالمةً هاتفيَّةً من رئيس الجامعة الذي أخبره بأنَّه تقرَّر أن يَتْرك هيرلسون الجامعة موقَّتًا، مع بقاء معاشه ساريًا إلى حين انتهاء الجامعة من التحقيق في الحادث.

«لا إجراءات مرعيَّةً. لا شيء،» قال هيرلسون البالغُ من العمر ٥٧ عامًا، وكان قد علّم في الجامعة ١٨ عامًا. «لم يؤذِ النقاشُ في تلك الجامعة أحدًا أبدًا، بحسب علمي. على الطلاّب أن يَسْمعوا في الصف أمورًا قد لا يسمعونها مرةً ثانيةً في حياتهم قطّ. إنْ لم توافقني الرأيَ فبمقدورك أن تقفَ وتُعْلنَ ذلك، ما دمتَ لم ترتكبْ أيَّ عنف.»

ولكنَّ مسؤولي الجامعة في أورانج كوست يعارضون ذلك. فقد قالوا إنَّ الاعتداءات الإرهابيَّة خلقتْ جوّاً خاصّاً يَنْبغي التزامُه داخل الصفوف نفسها. «المسألة ليست مسألةَ حريَّات أكاديميَّة. إنَّها مسألةُ سلوكٍ في الصفّ وكيف يعامِلُ [برثولد] التلاميذَ،» قال جيم كارنَت وهو ناطقٌ باسم الجامعة، متابعًا «ما حَدَثَ يتخطَّى حدودَ الحريَّات الأكاديميَّة. ونظرًا إلى ما يحدث خارج حدود الحرم الجامعيّ، فأنتَ لا تستطيع أن تتجاهل ذلك.»

## برنامج بيل ماهر يواجه المنع

بيل ماهر، مقدِّم برنامج Politically Incorrect [غيرُ سليمٍ سياسيّاً]، كاد أن يتسبَّب في منع برنامجه على محطَّة ABC حين وصف السياسةَ العسكريَّةَ الأميركيَّةَ بأنَّها «جبانة» لقصفها من علٍ. فكان أن وَقَعَ في مشاكل مع شركتيْ «سيرز» و«فدرال إكسبرس،» وهما من رعاة المحطَّة، ودفع عددًا من شركاء ABC في بعض الولايات المتحدة إلى التوقُّف موقّتًا عن بثّ برنامجه. وقد سارع ماهر الى إنقاذ برنامجه بالقول علنًا إنَّه يقصد إدانةَ كلينتون (!) لاعتماده المفرط على القنابل الذكيَّة بدلاً من المقاتلين على الأرض.

## دفاعاً عن الحريَّة الأكاديميَّة في الولايات المتحدة

**وقَّع عددٌ من المثقفين والأساتذة الأميركيِّين والعرب بيانًا دفاعًا عن الحريَّة الأكاديميَّة في أميركا، وهي الحريَّة التي ضَمَنَها التعديلُ الأوَّلُ. ومن الموقِّعين إدوارد سعيد (أستاذ الأدب الانكليزيّ والمقارن في جامعة كولومبيا)، وأناتول أنطون (أستاذة الفلسفة في جامعة ولاية سان فرنسيسكو)، وريتشارد غيبسون (أستاذ مشارك للدراسات الاجتماعيَّة في جامعة ولاية سان دييغو). وهذا نصّه:**

في الأزمة الناجمة عن أحداث ١١ أيلول الرهيبة، شارك أكاديميُّون على امتداد الولايات المتحدة في حلقات دراسيَّة، ومؤتمرات، وتظاهرات، وفي نشاطاتٍ أخرى تَهْدف إلى تنمية فهمٍ نقديٍّ مُطَّلع لما يَحْدث ولأسباب حدوثه. ولمّا كانت الولايات المتحدة اليوم تخوض حربًا في أفغانستان، فإنَّ مثل هذه النشاطات تتواصل. ولكنْ للأسف تَعَرَّض بعضُ المشاركين فيها للتهديد، وهوجموا للجَهْر بآرائهم. ويُعِدُّ أمناءُ جامعة «مدينة نيويورك» شجبًا رسميّاً لأساتذة في الجامعة انتقدوا

سياسةَ الولايات المتحدة الخارجيّة في ندوة عُقدتْ أثناء الأسبوع الأول من تشرين الأول (أكتوبر). وقد حدثتْ مساعٍ مماثلة لإسكات النقد والمعارضة في جامعة تكساس في أوستن، وفي معهد ماساتشوستش للتكنولوجيا، وفي جامعة كارولاينا الشماليّة في شابل هِلْ، وجامعة ماساتشوستش في آمهِرْست، وفي غيرها. وأخبرتْ روث فلاورْ، وهي مديرة السياسة العامّة في «الجمعيّة الأميركيّة لأساتذة الجامعات،» جريدةَ **بوسطن غلوب** في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) «أنّنا نراقب هذه التطوُّرات بالكثير من القلق.» وتزامنت الاعتداءاتُ على الأساتذة الذين شكّكوا في سياسة إدارة بوش الحربيّة الحاليّة أو عارضوها مع تطوُّرات مشؤومة أخرى. فثمّة كليّاتٌ وجامعاتٌ تَضْغط عليها وكالاتُ الحكومة الفدراليّة لتسليمها معلوماتٍ خاصّةً من ملفّات طلاّبها. وهناك تحرُّكاتٌ في الكونغرس للحدّ من إعطاء تأشيرات دخول للطلاّب الأجانب. إنّنا نَدْعو أعضاءَ المجتمع الأكاديميّ كافّةً إلى الجهر بقوّة دفاعًا عن الحريّة الأكاديميّة والحريّات المدنيّة، لا كمبدإٍ مجرَّد فحسب بل كضرورة عمليّة أيضًا. ففي لحظةٍ كهذه علينا أن نَضْمن أن تُسمعَ كلُّ الأصوات المثقَّفة، ولاسيّما الأصواتُ النقديّةُ والمعارِضة.

# ... والرسوم الهزليّة غير مستحبّة أحيانًا

جايسون بلير*

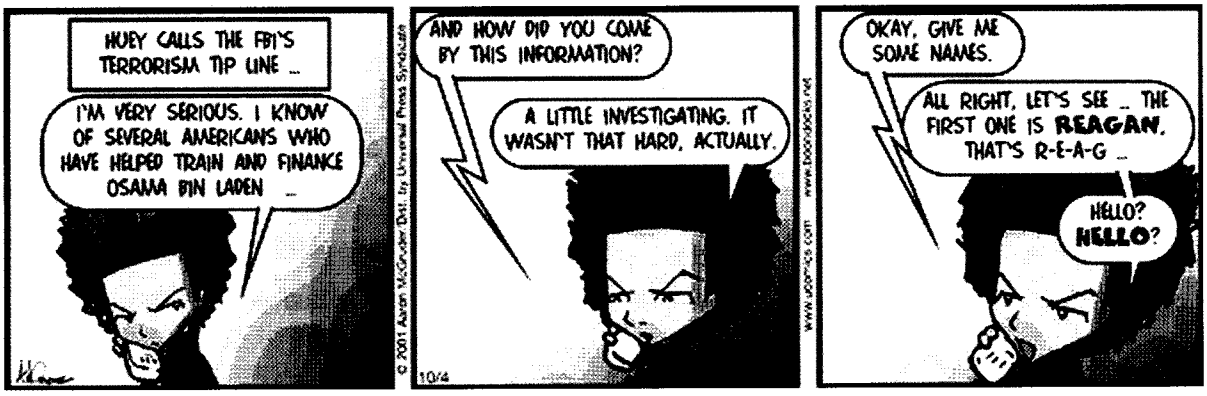


**هيوي يتّصل بمكتب التحقيق الفدراليّ لإعطاء معلومات عن الإرهابيّين. «... أعرف بعض الأميركيّين الذين ساعدوا وموّلوا أسامة بن لادن. الأوّل اسمُه ريغان.» ولكنّه يجد الخطّ مغلقًا!**

كانت أحداث الأسابيع الستة الأخيرة تحدّيًا بالنسبة إلى صانعي سلاسل الرسوم الهزليّة على صفحات الجرائد. البعض تعامَلَ مع الأمر بأن اكتفى بتجنُّب الإشارة إلى الإرهاب وإلى الحماسة القوميّة. ولكنّ آخرين، أمثال آرون ماكغرودر، تصدّوا لمثل هذه الموضوعات وجهًا لوجه.

ففي ٤ تشرين الأول (أكتوبر) مثلاً صوَّرتْ سلسلةُ رسوم السيد ماكغرودر الهزليّة وعنوانُها «الأرض النائية» إحدى شخصيّاتها الرئيسيّة، هيوي، وهو يتّصل بالرقم الذي خصّصه مكتبُ التحقيق الفدراليّ للإبلاغ عن المشتبه بدعم الإرهابيّين في أفغانستان. «حسنًا. لِنَرَ،» قال هيوي على التلفون، «الأول هو ريغان. ويُكتب هذا: ر، ي، غ...»

في سلسلة رسوم ماكغرودر الهزليّة في اليوم التالي، حاول هيو أن يُقْنع مكتبَ التحقيق الفدراليّ بذلك، فأشار إلى أنّ وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة CIA أيامَ حكم رونالد ريغان درّبتْ أسامة بن لادن وثوّارًا أفغانًا لقتال الاتّحاد السوفياتيّ. وتُلْمع سلسلةُ الرسوم بعد ذلك إلى أنّ إدارة بوش الحاليّة قد أعطت هي الأخرى حكومةَ طالبان دعمًا ماليّاً.

إثر ذلك قامت جريدةُ **نيوزداي**، في لونغ آيلاند، بمنع نشر السلسلة الهزليّة المصوَّرة مدّة أسبوع. وأوقفتْ **ذا دايلي نيوز**، في نيويورك، سلسلةَ «الأرض النائية» في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ولم تَنْشر منها إلاّ حلقةً واحدةً منذ ذلك الحين، وقرّرتْ أن تنشرها بناءً على مضمونها يومًا بيوم. وعمدتْ جريدةُ **ذا دالاس مورنينغ نيوز** إلى نشر هذه السلسلة في صفحة بعيدةٍ عن السلاسل الهزليّة المصوَّرة الأخرى.(١) غير أنّ السيد ماكغرودر، وهو مخترعُ سلسلة «الأرض النائية» وكاتبُها ورسامُها البالغُ من العمر ٢٧ عامًا، لم يتراجع. فيومَ الأربعاء الماضي هَجَتْ سلسلتُه المصوَّرةُ الجرائدَ التي لم تَنشرْ رسومَه. فحملت

* ـ عن جريدة **نيويورك تايمز**، ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠١.

١ ـ تُنشر السلاسل الهزليّة المصوَّرة والمقالات في كثير من الأحيان في عدّة جرائد أميركيّة في الوقت نفسه. (م)

الصورةُ الأولى من السلسلة ملاحظةً رغم أنّها صادرة عن محرِّر الجريدة يقول فيها «نظرًا إلى مضمون هذه الصور السياسيّ غير المناسب في الأسابيع الأخيرة، ستُستبدل بـ 'مغامرات العَلَم والشريط'

## ... والموسيقى تراقب أيضًا!*

**وقد يأتي انتهاكُ التعديلُ الأوّل، الخاصّ بحريّة التعبير، في صيغة «اقتراح.» فقد اقترح بعضُ المسؤولين في محطّة Clear Channel (الإذاعة الواضحة)، وهي محطّة تَملك أكبرَ سلسلة من الإذاعات في الولايات المتحدة، ألاّ يتمّ بثّ ١٦٠ أغنية ما دامت أميركا في حرب ضدّ «الإرهاب.» ومن هذه الأغاني ما يمجّد السلامَ بين الشعوب، مثل أغنية جون لينون الشهيرة «تخيَّلْ» Imagine، وأغنية لوي آرمسترونغ «ما أروعَ هذا العالم!» ولكنّ هناك أغاني أخرى تَعكس تشبُّعَ بعض فروع الثقافة الشعبيّة الأميركيّة بالعنف وهَجْسها بالقيامةِ والدمارِ الشامل. وربّما استطعنا تقريبَ فكرة «الرقابة بالاقتراح» إلى القارئ اللُّبنانيّ إذا ذكّرناه بـ «تمنّي» أحد رؤساء الحكومة على وسائل الإعلام عدمَ التعرُّض لمسألة معيَّنة! هنا جردة بأقلّ من ربع الأغاني «المقترح» عدم بثّها.**

Magedeth, "Sweating Bullets"
Smashing Pumpkins, "Bullet with Butterfly Wings"
Red Hot Chili Peppers, "Under the Bridge"
Metallica, "Seek and Destroy"
AC/DC, "Shoot to Thrill"
AC/DC, "TNT"
AC/DC, "Highway to Hell"
Black Sabbath, "War Pigs"
Black Sabbath, "Suicide Solution"
Steve Miller, "Jet Airliner"
Queen, "Another One Bites the Dust"
REM, "It's the End of the World as we Know it"
Talking Heads, "Burning Down the House"
Judas Priest, "Some Heads are Gonna Roll"
Kansas, "Dust in the Wind"
Led Zeppelin, "Stairway to Heaven"
The Beatles, "Ticket to Ride"
Bob Dylan, "Knockin'on Heaven's Door"
U2, "Sunday Bloody Sunday"
Elton John, "Rocket Man"
Don Mclean, "American Pie"
The Clash, "Rock the Casbah"
Louis Armstrong, "What A Wonderful World"

* ـ للتفصيل يُراجع: http://ericnuzum.com

[رمزَي الشعور القوميّ الأميركيّ زمنَ الحرب].» وكانت الصورة الأخيرة من السلسلة المصوَّرة إعلانًا لدمًى من الأعلام والشرائط كُتِب عليها «بـ ١٩،٩٥$ فقط، تُضاف إليها ٤،٩٥$ كلفة الشحن!»

لوي آرمسترونغ: لماذا «يُقترح» عدم بثّ أشهر أغنية له؟

Simon and Garfunkel, "Bridge over Troubled Water"
John Lennon, "Imagine"
Frank Sinatra, "New York, New York"
Bruce Springsteen, "I'm on Fire"
Phil Collins, "In the Air Tonight"
Cat Stevens, "Peace Train"

### ما أروع هذا العالم

أرى شجرًا أخضرَ، ووردًا حمراءَ أيضًا،
أراها تُزَهِرُ لي ولكَ،
وأقول في سرّي: «ما أروع هذا العالم.»

أرى سمواتٍ زرقاءَ وغيومًا بيضاء،
نهارًا متوهِّجًا مباركًا، وليلاً داكنًا مقدَّسًا،
وأقول في سرّي: «ما أروع هذا العالم.»

ألوانُ قوسِ قُزح، الباهرةُ الجمالِ في السماء،
تَرْتسم أيضًا على وجوه المارّة.
أرى أصدقاءَ يتصافحون، ويقولون: «كيف حالكم؟»
وهم في الحقيقة يقولون: «أحبُّكم!»

أسمعُ أطفالاً يَبْكون، أراهم يَكْبرون
سيتعلَّمون أكثرَ بكثيرٍ مما سأعرفه أبدًا.
وأقول في سرّي: «ما أروع هذا العالم.»
وأقول في سرّي: «ما أروع هذا العالم.»
آه، نعم!

**لوي آرمسترونغ**

**ينصّ التعديل الرابع من إعلان الحقوق على التالي:**

**إنَّ حقّ النَّاس في الأمن الشخصيّ، وفي أمن بيوتهم، وأوراقهم، وممتلكاتهم، ضدّ التفتيشات أو المصادرات التي لا مبرِّر معقولاً لها، لن يُنتهكَ، ولا تراخيصَ ستَصْدر، إلاَّ في حال وجود سببٍ باعثٍ على الاعتقاد مدعومٍ بالقَسَم أو البُرْهان يحدِّد المكانَ الذي يُزمَعُ تفتيشُه، والأشخاصَ المزمعَ توقيفُهم، أو الأشياءَ المزمعةَ مصادرتُها.**

# الولايات المتحدة تحقِّق مع طلاّب من الشرق الأوسط

جاك ستاينبرغ*

**تقوم الأجهزة الأمنيَّة والاستخباراتيَّة الأميركيَّة بانتهاك التعديل الرابع من إعلان الحقوق، فتحقِّق مع الطلاّب العرب والمسلمين، وتؤلِّب الإدارةَ ضدّهم، وتدنِّس حرمةَ الجامعات. ولكن ممّا يؤسف له أن يوافق بعضُ الطلاّب على الخضوع للتحقيقات، ويبرِّرها بحجج أمنيَّة، مستبطنًا منطقَ السلطات العربيَّة (وراعيتِها الأميركيَّة!)، بدلاً من أن يرفض التنميط العنصريّ المناقض للقانون ويَرْفضَ التحقيقات غيرَ المستندة إلى تراخيص قانونيَّة. وممَّا يُحزن، أخيراً، ألاّ تقوم قيامةُ الطلاّب ضدّ إدارة الجامعة التي تزوِّد المحقِّقين بمعلومات على أساس عِرْقيّ، أسوةً بثورة طلاّب جامعة ولاية نيويورك في أونيونتا عام ١٩٩٢ على إدارتهم التي زَوَّدت شرطةَ الولاية بأسماء الطلاّب السود واللاتينيِّين بعد حادثة اعتداء على امرأةٍ كهلة.**

خلال شهرَيْن على الاعتداءات في ١١ أيلول (سبتمبر) على مركز التجارة العالميّ والپنتاغون، اتَّصل المحقِّقون الفيدراليُّون بالمسؤولين في أكثر من ٢٠٠ جامعة من أجل جمع المعلومات عن الطلاّب القادمين من الشرق الأوسط. وهذا هو أشملُ تحقيقٍ يتمّ في عالم الأكاديميا منذ الحرب الباردة، بحسبِ ما تَذْكره تلك الجامعاتُ.

وقد سأل موظَّفو الأمن عن الموضوعات التي يَدْرسها أولئك الطلاّب، وعن حسن تحصيلهم، وأماكنِ سكنهم. كما استجوبوا الطلاّبَ أنفسَهم، وسألوهم عن رأيهم بأسامة بن لادن، وعن أسماء مطاعمهم المفضّلة وخِططِهم بعد التخرُّج من الجامعة.

هذه التحقيقات وَضعت الجامعاتِ في موقفٍ صعب، لأنَّها سلّطتْ مصلحةَ الحكومة في الأمن في مواجهةِ رغبةِ المؤسَّسات الجامعيَّة في حماية تحرُّر الطلاّب من أيّ تدخُّلٍ خارجيٍّ، وفي مواجهة حرص هذه المؤسَّسات أيضًا على تجنُّب الانخراط في أيّ تنميطٍ عنصريّ racial profiling. ولكنْ في النهاية، على نحوِ ما كشف مَسْحٌ لسجلاّت الجامعات في الولايات المتحدة، قامت كلُّ الجامعات تقريبًا بتزويد الحكومة بالإجابات عن الأسئلة التي طرحتْها عليها. ويعود ذلك بشكل أساسيّ إلى أنَّ القانون هو إلى جانب الحكومة، كما يبدو [؟]

وقد استخدَم عملاءُ مكتب التحقيق الفدراليّ FBI ومكتبِ خدمات الهجرة والتجنيس INS تلك الحواراتِ مستنَدًا لمقابلة عشرات الطلاّب. وذَكَرَ طالبٌ سعوديّ يَدْرس في جامعة كولورادو في دَنفر أنَّ المحقِّقين الفدراليِّين خَتَموا مقابلتَهم له بالقول «توقَّعْ أن ترانا من جديد!»

وقال موظَّفو الجامعة الذين تمّ التحقيقُ معهم ـ بمن فيهم موظَّفون في جامعة كولومبيا، وجامعة تافْتْس، وجامعة ولاية سان دييغو ـ إنَّ الزيارات غيرَ المتوقَّعة غالبًا والاتِّجاهات التي سلكتْها الأسئلةُ الملحاحة كانت تقهقرًا إلى عقدٍ مضى أو أكثر، حين لم يَكُنْ نادرًا أن يَسْأل عميلٌ فدراليٌّ عميدًا في الجامعة سؤالاً من قَبيل «هل حَضَرَ ڤلاديمير إلى المختبر اليوم؟»[1]

وقال لاري بلْ، مديرُ مكتب الطلاّب الأجانب في جامعة كولورادو في دنڤر، إنَّ عملاء فدراليِّين زاروا مكتَبه أو مكتبَ التسجيل خمسَ مرّاتٍ في الأسابيع الأخيرة. وأردف أنَّ العملاء قابلوا خمسين طالبًا على الأقلّ من السعوديَّة والإمارات العربيَّة المتّحدة وقطر وبلدانٍ عربيَّة أخرى، ولكنَّه لا يَعْتقد أنَّ أيّاً منهم تمَّ توقيفُه أو اتِّهامُه بالارتباط بخليَّة إرهابيَّة. «ليس الطلاّب متأكِّدين من هدف الأسئلة تلك،» قال بلْ، «ولكنَّهم يَعْلمون يقينًا أنَّ الحكومة لم تُجْرِ مقابلةً مع أيّ طالب من ألمانيا!»

---

* ـ نشر المقال في جريدة **نيويورك تايمز** في ٢٠٠١/١١/١٢.

١ ـ لا يَخْفى أنَّ ڤلاديمير اسم روسيّ. (م)

وإذ تَنَبّهت الوكالاتُ الفدراليّة إلى أنّ أحد الإرهابيّين الذين شاركوا في اعتداءات ١١ أيلول كان طالبًا يَحْمل تأشيرةً دراسيّة، قالت إنّها تَبْحث عن مفاتيح إضافيّة وستبدأ بتحقيقٍ وعدِ الرئيس بضمان معرفة أوضاعِ نصفِ مليون طالب أجنبيّ يَدْرسون هنا.

«أحدُ أسباب رغبة الوكالات الفدراليّة في معرفة أماكن سكن الطلاّب هو أن يتسنّى لها العثورُ عليهم عند الضرورة أو مراقبتُهم فحسب،» قالت كاثرين كاتِنْ مديرةُ مكتب الطلبة الأجانب في جامعة ديُوكْ، وهي لم تتلقَّ «زيارةً» مماثلةً بعدُ ولكنّها على اتّصال بجامعات كثيرةٍ تمّت «زيارتُها.» وتابعتْ تقول «ليس هدف [العملاء] أن يُوقِفوا الطلاّب. إنّهم يريدون أن يتعقّبوا رواحَهم ومجيئَهم فحسب.» ومع ذلك فإنّ ظهور العملاء الفدراليّين المفاجئ في مباني الجامعة، وخططَ الحكومة لتوسيع أعمال المراقبة تلك، قد أجّجتْ مشاعرَ القلق في الجامعات ـ التي باتت أصلاً شديدةَ العصبيّة بعد الاعتداءات الإرهابيّة في ١١ أيلول والذعرِ الناجمِ عن جرثومة الأنثراكس.

«يَصْعب كثيرًا أن تَشرحَ بتلاميذك،» قال جايمس أو. فريدمان، وهو رئيسٌ سابقٌ لجامعة دارتموث، مُرْدِفًا «لا تريد أن يأخذ الطلاّبُ انطباعًا أنّك جزءٌ من تحالفٍ مع أولئك الذين قد يَبْحثون عنهم ليَقْبضوا عليهم.»

الطالب السعوديّ من جامعة كولورادو، وقد طَلَبَ أن لا يُذْكر اسمُه، قال إنّ عميلين من «مكتب التحقيق الفدراليّ» وعميلاً آخر من «مكتب خدمات الهجرة والتجنيس» وصلوا إلى شقته من دون موعد مساءَ الأربعاء منذ شهر تقريبًا. وقال العملاء إنّهم حصلوا على اسمه من طالبَيْن سعوديّيْن آخريْن أُوقفا بعد أن شوهدا يلتقطان صورًا لميدان الرياضة في الجامعة. وكانت الصُّورُ معدّةً لصفٍّ يأخذانه في فنّ التصوير، كما قال السيد بَلْ! وذَكَرَ الطالبُ، وهو في السادسة والعشرين ويتخصّص في الهندسة المعماريّة، أنّه في مقابلته مع السلطات الفدراليّة سُئل عن صفوفه ونشاطاته وسياسته. «كنتُ خائفًا،» قال، «فأنا أعلم أنّ بمقدورهم أن يَفْعلوا أيّ شيء ضدّي.» ولكنّه يتفهّم الوضع. «لا ألومُهم،» قال، «فآلاف الأبرياء قُتلوا في ثوانٍ وساعات قليلة.»

في مسْح أجرتْه «الجمعيّةُ الأميركيّةُ لأُمناء سجلاّت طلاّب الكليّات ولموظّفي القبول،» أوردتْ ٢٠٠ كليّة أنّه جرى الاتّصالُ بها مرّةً واحدةً على الأقلّ من طرف مكتب FBI أو INS بعد ١١ أيلول بصدد وضع الطلاّب الأجانب. وحوالى ربْع تلك المؤسّسات تحدّثت عن عدّة اتّصالات أُجريتْ معها. هذا وقال موظّفٌ فدراليٌّ في دائرة الهجرة، ألحّ على عدم ذكر اسمه، إنّ تلك الكليّات قد عُيّنتْ على أساس الاشتباه بأنّ الطلاّب الأجانب فيها قد يَمْتلكون معلوماتٍ تساعد الحكومةَ في بحثها. وتابع يقول «هذه الزيارات هي جزء أساسيّ من تحقيق جنائيّ جارٍ.»

**«الإخوة الكبار» يراقبون ويُرْهبون الشيوعيّين في أميركا في الأربعينيّات**

والحال أنّ الحكومة مُخَوّلةٌ، وفقًا لقانون الهجرة الفدراليّ، بالحصول على الكثير من المعلومات التي تَبْحث عنها. فالطالبُ الأجنبيّ يوقّع، كشرط للحصول على معظم تأشيرات الدخول الممنوحة للطلاّب، تنازلاً يَأْذن للجامعة بالسماح لموظّفي دائرة الهجرة بمعرفة تاريخ وصوله إلى الجامعة وعددِ الوحدات الدراسيّة التي حصّلها وما إذا تغيّر حقلُ تخصُّصه أو عنوانُ بريده. ولكنْ على الرُّغم من أنّه يُطلب من إداريّي الجامعة جمعُ معلومات كهذه فقد ذَكَروا أنّ الحكومة طلبتْ منهم منذ أعوام أن يتوقّفوا عن إرسالها إلى واشنطن، وذلك جزئيّاً بسبب عجز مكتب INS عن التعامل مع تلك الأوراق المكدّسة أمامه.

غير أنّ الموظفين الفدراليّين في الأسابيع التي تلت ١١ أيلول بدأوا يَجْمعون بحماسٍ شديدٍ مثلَ تلك السجلاّت وغيرها أيضًا. وقد أَذعنت الجامعات، وذلك لأسباب ماديّة وقانونيّة: فلو نفرّت الحكومةَ فستتعرّض لخطر تبديد سلطتها في طلب تأشيرات دخول للطلاّب الأجانب، ومعظمُهم يَدْفع أقساطًا كاملة!

ثمّة تقليد قديم في فرض قانون المراقبة على طلاّب الجامعات في الأزمات. ولكنّ سول غيتلمان، الموظّفَ الأعلى في جامعة تافتس وأستاذًا هناك منذ حوالى ٤٠ سنة، قال إنّه لم يَعُدْ يَذْكر متى انقضّت إداراتٌ حكوميّةٌ على مثل ذلك العدد الكبير من الجامعات وبهذه السرعة. «إنّه عمل غيرُ مسبوق،» قال غيتلمان، «لم يَسْبق أَنْ كانت عندنا حالةُ طوارئ عامّة مثل هذه.»

لم يُثِرْ تفحُّصُ الطلاّب من أصلٍ عربيٍّ إلاّ احتجاجاتٍ قليلةً حتى الآن، وهو نقيضٌ صارخٌ للغضب الذي اندلع في السابق حين خَضَعَ طلاّبٌ وُلِدوا في أميركا [ومن أصول إفريقيّة ولاتينيّة] لتدابير أمنيّة على أساس تنميطيّ عنصريّ من طَرَفِ موظّفين جامعيّين أو أمنيّين.

ففي عام ١٩٩٢ تمزّقتْ جامعةُ ولاية نيويورك في أونيونتا أسابيعَ بطولها بعد أن زوّدت الجامعةُ شرطةَ الولاية بلائحةٍ باسم كلّ طالب

أسود أو من أصول لاتينيّة، وذلك في بَحْثها عن المتسبِّب بهجوم على امرأةٍ كَهْلة.

وفي التحقيق الجاري اتُّصل عملاء فيدراليُّون بجامعة كولومبيا في نيويورك مرتَيْن أو ثلاثَ مرّات وقابلوا طالبًا أجنبيّاً واحدًا على الأقلّ، على حدِّ قول ڤيرجيل رنزولي وهو الناطقُ باسم الجامعة. وذكر السيد رنزولي أنّه لا يَعْتقد أن الطالب أُوقف.

وأمّا في جامعة سان دييغو فقد سعت الحكومةُ إلى الحصول على معلومات عن حوالى ٦٠ طالبًا من الشرق الأوسط لأنّ اثنَيْن من خاطفي الطائرات في ١١ أيلول، بحسب قول موظفي الجامعة، عاشوا في سان دييغو وكانا على صلة بالجالية المسْلمة. وذكَرَ الموظفون أنّ السلطات أَوْقفتْ لاحقًا طالبًا من سان دييغو ونقلَتْه إلى نيويورك حيث يُحْتَفظ به شاهدًا.

ولكنّ التحقيق يتواصل في جامعة سان دييغو. ففي يوم الأربعاء سلّم موظفون من دائرة الهجرة طلبًا مكتوبًا إلى الجامعة يسألون فيه عن معلومات تتعلّق بأماكن ودراسةِ ٤٠ طالبًا من بلدان عربيّة ـ وهو طلبٌ تَعْتزم الجامعةُ الوفاءَ به.

«إنّه لأمرٌ مزعج،» قالت جاين كالْيونْزِسْ، وهي المديرة المشاركة في مركز الطلاّب الأجانب. «فعلى الرُّغم من أنّنا كنّا نَعْلم دومًا أنّ كتابة التقارير جزءٌ من عملنا، فإنّنا لم نَقُمْ بها منذ زمن طويل جدّاً.»

# أجهزة أمن المطار تمنع نانسي أودن*

**... وانتهاكُ التعديل الرابع الذي ينصّ على الأمن الشخصيّ طال أميركيِّين معارضين أيضًا.**

قَبَضَ عملاءُ الحكومة الفدراليّة على نانسي اودن، وهي عضوٌ في هيئة التنسيق في «حزب الخُضْر» في الولايات المتحدة، يومَ الخميس في الأوّل من تشرين الثاني (نوڤمبر)، وذلك في مطار بانغور الدوليّ في بانغور ماين شماليّ شرق البلاد، فيما هي تستعدّ لركوب الخطوط الجويّة الأميركيّة (أميركان ايرلاينز) إلى شيكاغو. «لقد قال لي أحدُ الموظّفين إنّ إشارةً ارتسمتْ قرب اسمي على الكومبيوتر،» قالت أودن المرتعشة مُرْدِفةً «لقد تمّ استهدافي لأنّ حزب الخضْر في الولايات المتحدة يناهض قصفَ المدنيِّين الأبرياء في أفغانستان.» وقد أُمرتْ أودن، وهي مُزارعةٌ عضوانيّة[1] وناشطةٌ داعيةٌ للسلام منذ زمن طويل في شماليّ ولاية ماين، بالابتعاد عن الطائرة. وأحاط بأودن مسلّحون يَحْملون رشاشاتٍ أوتوماتيكيّةً، وأعْلموا كلَّ خطوط الطيران بمنعها من ركوب أيِّ طائرة.

«لقد أُخبرتُ أنّ المطار مُقفَلٌ في وجهي إلى إشعار آخر، وأنّ ثمن تذكرتي لن يُعادَ إليَّ،» قالت أودن.

وكانت أودن على موعد مع خطبة تُلْقيها في شيكاغو مساءَ الجمعة، وذلك ضمن ندوة مع خطباء آخرين في موضوع «المبيدات بوصفها أسلحةَ حرب.» وهي ساعدتْ في تنسيق جهود حزب الخضْر الأميركيّ المعادية للحرب خلال الشهور القليلة الماضية، وكان من المفترض أن تقدِّم تقريرًا عن هذه الجهود إلى الجمعيّة

**إجراءات الأمن المشدّدة على المطارات: إلى «اليسار» دُرْ!**

العموميّة في الحزب. وتابعتْ أودن «لم يكتفوا بإيقافي في المطار، بل إنّ جهةً مجهولةً اتّصلتْ بالفندق وألغتْ حجزي!»

وستجتمع الجمعيّةُ العموميّةُ لحزب الخضر ـ وهي الجهةُ المقرِّرة في هذا الحزب في الولايات المتحدة ـ من أجل الاتّفاق على تفاصيل حملات على مستوى البلاد بأسرها ضدّ الحرب البيوكيميائيّة ورشّ المبيدات السامّة والهندسة الجينية، ومن أجل انخراط الحزب في حركة السلام الناشئة.

«أنا مصدومة لمنع القوات العسكريّة الأميركيّة أحدَ أعضاء حزبنا، حزبِ الخضر، البارزين من حضور الاجتماع في شيكاغو.» هذا ما صرّحتْ به إليزابيث فتّاح، وهي ممثّلة الحزب في پنسلڤانيا وكانت قد قادت سيّارتَها من هناك إلى شيكاغو. وتابعتْ «يغضبني كيف يتمّ الدَّوْسُ على إعلان الحقوق.» وخلص ليونيل تريپاينر، الناشطُ من حزب الخضر في شيكاغو، إلى أنّ «الاعتداء على حريّة اجتماع حزبٍ سياسيٍّ معارض هو أمرٌ مثبّط. وأمّا مضايقةُ الناشطين من أجل السلام فهو أمرٌ يستحقّ الشجبَ.»

* ـ عن موقع كاونترپانش نيوز على الانترنت.

١ ـ أيْ تستخدم الطعام المنتَج بالعَلَف أو السماد النباتيّ والحيوانيّ، بدلاً من الكيميائيّ أو المضادات الحيويّة والمبيدات. (م)

**ينصّ التعديل الخامس من إعلان الحقوق على التالي:**
**لن يحمَّل شخصٌ مسؤوليَّةَ جريمةٍ عقابُها الموتُ، أو مسؤوليَّةَ جريمةٍ شائنةٍ، إلاَّ بناءً على عرض قضيَّة أو اتِّهام من هيئة المحلَّفين الكبرى، باستثناء حالات ناشئة في القوات المسلّحة البريَّة أو البحريَّة أو في الحرس الوطنيّ أثناء الخدمة الفعليَّة زمن الحرب أو الخطر المعلن؛ ولن يُخضع أيُّ شخص للمحاكمة عن التهمة مرتيْن بما يعرِّضه لخطر الموت أو التشوُّه؛ ولن يُجبَرَ في أيّ حالة جرميَّة على أن يكون شاهداً ضدّ نفسه، أو أن يُحرَم حياتَهُ أو حريَّتَه أو ممتلكاته، دون الإجراءات القانونيَّة المتعارَفة؛ ولن تؤخذَ ممتلكاتٌ خاصَّة بهدف الاستخدام العامّ من دون تعويض عادل.**

# لاأمنُ الوطن

دوغلاس فالانتاين*

**طلب بوش من الكونغرس أن يوافق على تشكيل محاكم عسكريَّة تكون لها سلطةُ تعذيب المشتبه بهم وإعدامهم خلال ٣٠ يومًا، دون اتِّخاذ الإجراءات القانونيَّة المرعيّة. لا هيئة محلّفين كبرى، ولا إجراءات قانونيَّة متعارفة، ولا مَنْ يحزنون. وهو ما يتناقض مع التعديل الخامس تناقضًا صارخًا.**

في ظلّ حاكم بنسلڤانيا توج ريدج، سيقوم «مكتبُ أمن الوطن» Homeland Security Office بتنسيق عمل ٤٦ هيئة حكوميَّة ضدّ الإرهابيِّين المشتَبَهِ بهم في الولايات المتحدة. وسيتولّى ريدج هذه الوظيفة بالتعاون مع نائب مستشار بوش للأمن القوميّ، الجنرال واين داوننغ. ومازال الموظّفون في إدارة بوش يَضْبطون «حدودَ السلطات» بين الموقعَيْن الجديديْن، ولكنْ من الواضح أنّ العسكر ـ من الآن فصاعدًا ـ سيكون له دورٌ مركزيٌّ في النشاطات المحليَّة المناهضة للإرهاب.

السببُ في بروز دور العسكر بسيط : فبوش يريد أن يُقيم محاكمَ عسكريَّةً خاصَّةً، ومن خارج العمليَّة القانونيَّة، يكون بمقدورها محاكمةُ الإرهابيِّين المشتبهِ بهم دون القيود القانونيَّة المتعارَفة في القضاء الأميركيّ. ويبدو أنَّ هذه المحاكم العسكريَّة ستكون لها سلطةُ إعدام الإرهابيِّين خلال ٣٠ يومًا من إدانتهم.

هذا وقد نفت الإدارةُ الأميركيَّةُ التفكيرَ في إصدار بطاقة تعريف وطنيَّة تزوِّد «الإخوةَ الكبارَ» [الاستخبارات] بالقوَّة الهائلة المطلوبة للقبض على الإرهابيِّين قبل أن ينفِّذوا أعمالهم. ولكنْ باستطاعتكم التيقّنُ من أنَّ ثمَّة وسيلةً ما سوف تصمَّم لتمكين ريدج في «مكتب أمن الوطن،» وتمكين داوننغ بالنيابة عن البنتاغون، من «اقتفاء كلّ حركةٍ لكلّ مشتَبَهٍ به.» المشكلة هي أنَّ أحدًا لم يحدِّد إلى الآن مَنْ هو «المشتبه به.»

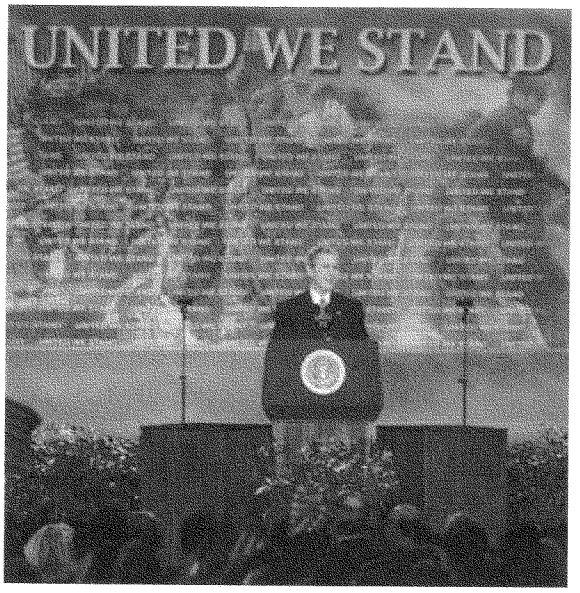


بوش: «إمّا أن تكونوا معنا أو أنتم ضدنا.»

## المشتبه بهم عادةً

أثناء حرب ڤيتنام، وبموجب «برنامج فينيكس» الذي أعدّته وكالةُ المخابرات المركزيَّة الأميركيَّة CIA ـ التي هي النموذجُ القدوةُ لمكتب أمن الوطن ـ كان الإرهابيُّ المشتبَهُ به هو كلَّ مَنْ يتَّهمه بذلك مَصْدرٌ مجهولٌ واحدٌ. واحدٌ فقط. وكان المشتبَهُ به يُوقَفُ بعد ذلك، ويُعتقلُ إلى أجلٍ غير مسمّى في مركزٍ للتحقيق تابعٍ للـ CIA، ثمَّ يُعذَّب أو تُعذَّب إذا كان امرأةً (وأحيانًا كان المشتبهُ به طفلاً لا يتجاوز الثانيةَ عشرةَ)، إلى أن يَعْترفَ، أو يقدِّمَ معلوماتٍ عن آخرين، أو يموتَ، أو يُساقَ إلى محكمة عسكريَّة (كالتي يقترحها بوش الآن) للتخلُّص منه.

* ـ مؤلّف كتاب **برنامج فينيكس**، وهو التقرير الأشمل عن عمليَّات التعذيب والاغتيال التي مارستها الـ CIA في ڤيتنام. والمقالة منشورة في موقع مجلة زَدْ: www.zmag.org/valentine.htm

في آلاف الحالات سُجِنَ أشخاصٌ أبرياء وعُذِّبوا، استنادًا إلى كلمة من مُخْبِرٍ غُفْلٍ كان يَشْعر بحقدٍ شخصيّ عليهم، أو كان في الحقيقة عميلاً مزدوجًا من لدن الفيتكونغ يزوِّد اللائحةَ السوداءَ الخاصَّةَ بـ «برنامج فينيكس» بأسماء المواطنين الموالين [لأميركا]. ولم يكن بمقدور المشتبه بهم في أيّ محطةٍ من هذه المحطات أن يَحْصلوا على الإجراءات القانونيَّة المرعيّة أو على محامين. ولهذا أَعْرب ٤ أعضاء في الكونغرس الأميركيّ عام ١٩٧١ عن اعتقادهم أنَّ برنامج فينيكس انتهَك ذلك الجزءَ من معاهدات جنيف الذي يَضْمن حمايةَ المدنيِّين زمنَ الحرب. وأكرِّر: زمنَ الحرب.

ولكنَّ هذا النوع من الانتهاكات لا يُمْكن أن يَحْدث هنا، أثناء حرب بوش المعلنة على الإرهاب. صح؟

نعم، بالتأكيد!

رمزيّاً، مَحَت اعتداءاتُ ١١ أيلول الإرهابيَّة كلَّ ما كان في خواطر الأميركيِّين من كوابح. فقد رُفِعَتْ كُلُّ التحريمات الأخلاقيَّة عن الجناح اليمينيّ الرجعيّ. والأمرُ نفسُه حَدَثَ في أرض الأجداد بعد الحرب العالميَّة الأولى، وهذا هو التهديدُ الحقيقيّ لـ «مكافحة الإرهاب» الذي نواجهه في أميركا اليوم.

فباسم مكافحة الإرهاب، يستعدّ غضبُ الأمَّة وحنقُها المكبوتان بسبب حرب ڤيتنام، وبسبب أمور «ثقافيَّة» أخرى، للانقضاض على «عدوّ الداخل.» وإدارةُ بوش ودعائيُّوها عرَّفوا عدوَّ الداخل بكلمات واضحة: إنَّهم يقولون «نحن الآن إسرائيليُّون كلُّنا، فإمَّا أن تكونوا معنا أو أنتم ضدّنا» في الحرب المعلنة ضدّ الإرهاب.

وأن تكون «ضدّنا» مسألةٌ خطيرة. وكما لاحظنا فقد طَلَبَ بوش من الكونغرس أن يوافقَ، بلا تردُّد، على تشكيل محاكم عسكريَّة على نمط محاكم فينيكس، تكون لها سلطةُ تعذيبِ المشتَبَهِ بهم وإعدامِهم خلال ٣٠ يومًا، دون اتِّخاذ الإجراءات القانونيَّة المرعيَّة. لقد جُرِّب هذا النظامُ في ڤيتنام قبل ٣٠ عامًا، وبلغ درجةَ الإتقان في إسرائيل التي استخدمته ضدّ الفلسطينيِّين، وهو جاهزٌ للاستخدام هنا والآن.

## الحرب النفسيَّة الجديدة

إنَّ حرب بوش الجديدة، على ما نُصَّ عليه منذ اثنيْ عشر عامًا في أكتوبر ١٩٨٩ في **مارين كورپس غازيت** (ص ٢٢ ـ ٢٦ أ)، «ستَنْتشر بشكلٍ واسعٍ، وستكون غيرَ محدَّدة إلى درجةٍ كبيرة؛ سيُضيِّع الفرقُ بين الحربِ والسلام، وستضيِّع نقطةُ التلاشي.» لن تكون هناك «ميادينُ حربٍ محدَّدةٌ وجبهاتٌ محدَّدةٌ،» وسيختفي التمييزُ بين «المدنيّ» و«العسكريّ.» و«سيتوقَّف النجاحُ إلى حدٍّ كبير على فعّاليَّة العمليَّات المشتركة،» على نحوٍ ما يَقْترحه بوش بين ريدج في «أمن الوطن» وداوننغ في البنتاغون، «كلَّما اختلطت الحدودُ الفاصلةُ بين المسؤوليَّة والرسالة.»

وبحسب مقالة **الغازيت** أيضًا سيتوقَّف نجاحُ «الحرب الجديدة» ضدّ المشتبه بهم غيرِ المحدَّدين على «العمليَّات النفسيَّة» أيضًا التي تتجلَّى في «أشكال التدخُّل الإعلاميّ والمعلوميّ.» إنَّ على المرء أن يكون «ماهرًا في التلاعب بالإعلام من أجل تغيير الرأي العامّ المحليّ والعالميّ...» فعلى جبهة الحرب النفسيَّة «قد تكون أخبارُ التلفزيون سلاحًا عملانيّاً أقوى من الفرق المدرّعة.»

إنَّ «صقور» التلفزيون يحبُّون أن يُلقُّوا بهزيمة أميركا في ڤيتنام على عاتق الحركة المناهضة للحرب، ويؤكِّدون في هذه الأوقات الحاسمة أنَّ المعارضة [الداخليَّة] تروِّج الإرهابَ. وضمن إطار استراتيجيَّة الحرب النفسيَّة المذكورة أعلاه فإنَّ هذه هي تمامًا الطريقةُ التي يتساوى فيها الوطنيُّون بل ودعاةُ السلام أيضًا مع الإرهابيِّين في ڤيتنام ويتعرَّضون ـ من ثمَّ ـ لتوقيف دون أجلٍ مسمّى، وللتعذيب في مراكز التحقيق، وللاغتيال بموجب برنامج فينيكس التابع للـ CIA، كما حدث لما يربو على ٤٠ ألف شخص.

إنَّ إدارة بوش تَزْعم أنَّ حربًا ضدّ الإرهاب تتطلَّب عدالةً مختلفة. ولكنّ هذه الاستراتيجيَّة استَعْدَتْ شعبًا بأكمله ضدّ حكومته وتسببتْ في مأساةٍ ذاتِ أبعادٍ هائلة.

ليس أمام المرء إلاَّ أن يتخيَّل كيف سيتصرَّف الأميركيُّون إنْ تمَّ التخلِّي عن الإجراءات القانونيَّة المرعيَّة عبر «مكتب أمن الوطن،» وبتوجيه من البنتاغون.

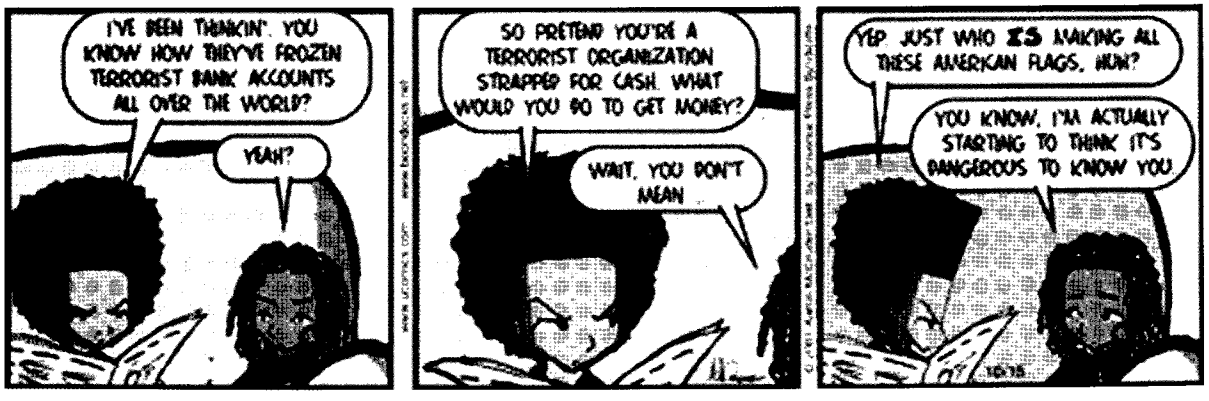


أما زالت «القوميَّة» الأميركيَّة تمول الطالبان؟

**ينصّ التعديل السادس من إعلان الحقوق على التالي:**

**في الدعاوى الجرميَّة جميعها، سيتمتَّع المتَّهمُ بحقّ المحاكمة العاجلة والعلنيَّة، من طرف هيئة محلَّفين نزيهة في الولاية وفي المقاطعة التي قد تُرتكب فيهما الجريمةُ، شرط أن تكون المقاطعةُ قد سَبَقَ تحديدُها قانونياً. وسيتمتَّع المتَّهم بحقّ الاطّلاع على طبيعة الاتّهام وسببه، وحقّ مواجهة الشهود ضدّه، وحقّ إلزام [المحكمة] إيجادَ الشهودِ لصالحه، وحقّ الحصول على مساعدة محامي دفاع.**

# استراتيجيَّة متعمَّدة في تعطيل حياة الناس

آيمي غولدستاين*

**الاحتجازُ من دون إطلاق السراح بكفالة، وإبقاءُ الناس رهنَه مدَّة طويلةً بناءً على وثيقة جديدة، والتركيزُ على فئة الرجال من الشرق الأوسط (المدانين قبل توجيه التهمة أصلاً!)، بما يعطِّل حياةَ الناس ويُرهبهم، كلُّ ذلك وجهٌ من وجوه الانتهاكات الجديدة للدستور ولإعلان الحقوق ولاسيَّما التعديل السادس.**

قبل ٢٣ دقيقة تمامًا من حصول محمد عطا، وهو قائدُ المشتَبَه بتورُّطهم في اعتداءات ١١ أيلول، على رخصة قيادة سيارة في فلوريدا، حَصَلَ موظَّفٌ باكستانيٌّ في محطة وقود ويَبْلغ من العمر ٢٨ عامًا على تجديد لرخصته من قسم التراخيص ذاته. ولهذا السبب كان هذا الباكستانيُّ، واسمُه «محمد مُبِين،» يقف في غرفة صغيرة للتحقيق، وهو يَرْتدي ملابسَ السجن، بعد ظهر الاثنين الماضي، واحدًا من بين أكثر من ١٠٠٠ شخص وَقَعوا في شرك حملةٍ على امتداد أميركا بحثًا عن إرهابيِّين.

بلغة أورديَّة ملحاحةٍ سريعةٍ التَمَسَ «مُبِين» إطلاقَ سراحه. صحيح أنَّه دخل الولايات المتحدة بطريقة غير شرعيَّة، على نحو ما قال للقاضي عبر أحد المترجمين، ولكنَّه ذكر ببساطة أنَّه لا يَعْرف أيّاً من الخاطفين. ومع ذلك أَقْنع وكيلُ الحكومة في محكمة ميامي القاضي، وبسهولة، باحتجاز «مُبِين» من دون كفالة. وقدّم المحامي وثيقةً قانونيَّةً مذْهلة تَكْشف عن الاستراتيجيَّة المؤدِّية إلى التوقيفات، وعن حجّةٍ قانونيَّةٍ جديدةٍ لإبقاء الناس رهنَ الاحتجاز اعتمادًا على أوهن الشبهات.

وقَّع الوثيقةَ، المؤلَّفةَ من سبع صفحات، مسؤولٌ عالٍ في مكافحة الإرهاب الدوليّ في المركز الرئيسيّ لمكتب التحقيق الفدراليّ FBI في واشنطن. وهي وثيقة لم يَسْبق أن أُعلن عنها من قبل. وهي اليوم تُستخدم مرارًا وتكرارًا من قِبل المحقِّقين في طول البلاد وعرضها أثناء جلسات استماع تخصَّصُ للموقوفين. وتَشْرح شهادةُ القَسَم affidavit الخاصَّة بمكتب التحقيق المذكور أنَّ جَمْعَ المعلومات المتعلِّقة بمكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة شبيهٌ ببناءِ صورةٍ فسيفسائيَّة. «في هذه المرحلة من التحقيق يقوم الـ FBI بجَمْع وفَرْز آلاف المعلومات الصغيرة والكبيرة التي تبْدو للوهلة الأولى غيرَ مؤْذية. ولكنْ علينا من بعدُ أن نحلِّل كلَّ هذه المعلومات لنرى إنْ كان يُمْكن أن تُدرَجَ في صورة تَكْشف كيف يَعْمل الكلُّ غيرُ المرئيّ... ما قد يَبْدو تافهًا للبعض قد يكون هامّاً جدّاً بالنسبة إلى مكتب التحقيق الفدراليّ أو جماعةِ الاستخبارات، وكلا الطرفين يَمْتلك سياقًا أوسعَ لرؤية الأمور.»

تقدِّم لغةُ الوثيقة المذكورة المدخلَ الأوضحَ حتى الآن لفهم حملة التوقيفات التي بلغتْ حدّاً لم تبلغْه منذ الحرب العالميَّة الثانية. وفيما يتسابق المحقِّقون لاستيعاب التهديد الإرهابيّ المتواصل، قامت الحكومةُ بتبنِّي استراتيجيَّةٍ متعمّدة في تعطيل حياة الناس - فاحتجزتْ أعدادًا كبيرة من الرجال ذوي الأصول الشرقأوسطيَّة، مستخدِمةً أيَّ أداة قانونيَّة بين يديْها.

هذه العمليَّة تتمّ بسريَّة كبيرة، وأحيانًا يُمنَع النوّابُ العامُّون من نقل الوثائق خارج المحكمة. ويحظِّر أمرٌ من الحكومة الفدراليَّة المسؤولين من الحديث عن الموقوفين. ويَرْفض المسؤولون الأمنيُّون تسميةَ المحامين المُوكلين بالدفاع عن هؤلاء الموقوفين، أو وصفَ الملامح الأساسيَّة لأعمالهم. ويقولون إنَّهم يُمْنعون من إعطاء أيّ معلومات بسبب قوانين الخصوصيَّة وأوامرِ القضاة وقواعدِ السريَّة التي تحيط بالتحقيق القضائيّ العامّ في اعتداءات ١١ أيلول.

[...]

* - نُشرتْ في **واشنطن بوست**، في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١.

أثارت استراتيجيّةُ الحكومة الفدراليّة وأساليبُها احتجاجاتِ وكلاء الدفاع ودعاةِ الحريّة المدنيّة المُطْلقة. فهم يقولون إنّ الحملة الحاليّة هي عملٌ ضخمٌ من أعمال التنميط العنصريّ racial profiling شبيهٌ باعتقال اليابانيّين [في أميركا] الذين بَلغوا مئةً وعشرةَ آلاف عند بداية الحرب العالميّة الثانية.

مسؤولو القضاء الأعلون يقولون إنّ مثل هذا النقد ليس في محلّه. فباستثناء الشهود الذين يُفْترض أن يَمْلكوا معلوماتٍ ماديّة، فإنّ كلّ الموقوفين ـ بحسب أولئك المسؤولين ـ قد انتهَكوا قانونًا ما. الفارق الآن بعد ١١ أيلول هو أنّ عددًا كبيرًا من الأشخاص يُحْتجزون ـ وهو توقيفٌ وقائيٌّ أساسًا ـ بدلاً من أن يُطلَقَ سراحُهم بكفالة. وقال النائبُ العامُّ المساعد مايكل شيرتوف: «إنْ وجدنا أيَّ انتهاك فسنلاحقه قضائيّاً.»

وبدقّة أكبر يبيِّن تحليلُ **واشنطن بوست** للموقوفين الذين تمّ التعرُّفُ إليهم، والبالغ عددُهم ٢٣٥، مَنْ يتمّ توقيفُه فعلاً. فالمجموعاتُ الكبرى من الموقوفين تَنْتمي في الواقع إلى السعوديّة ومصر وباكستان. وكلُّ الرجال عمليّاً هم في العقد الثالث والرابع من العمر. وأُلقي القبضُ على أكبر عدد منهم، في ما وصفه مسؤولون أمنيُّون بالمتعاطفين مع تنظيم القاعدة، في ولايات متعدِّدة ذاتِ جالياتٍ إسلاميّةٍ كبيرة: تكساس، ونيوجرزي، وكاليفورنيا، ونيويورك، وميشيغان، وفلوريدا.

تَبْرز الطبيعةُ الوقائيّةُ [غيرُ المستندة إلى معلوماتٍ جرميّة حقيقيّة] لهذه الحملة في نوعيّة التوقيف. ففور إعلان النائب العامّ جون د. أشكروفت في نهاية أيلول عن مخاوف من احتمال اعتداءات كيميائيّة يقوم بها إرهابيُّون يَسْتخدمون الشاحنات، عمد المسؤولون الأمنيُّون إلى انتقاء ٢١ لاجئًا عراقيّاً حصلوا على تراخيص مزوّرة لقيادة الشاحنات؛ ولاحقًا قال المسؤولون إنّ هؤلاء اللاجئين يبدو أنْ لا علاقة لهم باعتداءات ١١ أيلول!

في خطاب الشهر الماضي إلى المؤتمر الأميركيّ للمحاتير قارن أشكروفت بين أفعال الحكومة الحاليّة وحملةِ النائب العامّ روبرت ف. كيندي ضدّ الجريمة المنظّمة في أوائل الستينيّات. فأَخْبر المحاتير، في أكثر ملاحظته العلنيّة إلى اليوم كشفًا لحقيقة التوقيفات، أنّ «وزارة العدل التابعة لروبرت كينيدي كانت تُوقِفُ أعضاءَ العصابات الإجراميّة إنْ بَصَقوا على الرصيف، إذا كان ذلك يساعد في الحرب ضدّ الجريمة المنظّمة. إنّ سياسة وزارة العدل كانت وستبقى استخدامَ التكتيكات العدوانيّة والتوقيفيّة التي تُسْتخدم في الحرب ضدّ الإرهاب. فليَحْذر الإرهابيُّون الموجودون بيننا: إنْ أنتم تخطَّيْتم مهلةَ إقامتكم يومًا واحدًا بعد انتهاء تأشيراتكم فسوف نُوقِفُكُم!»

[...]

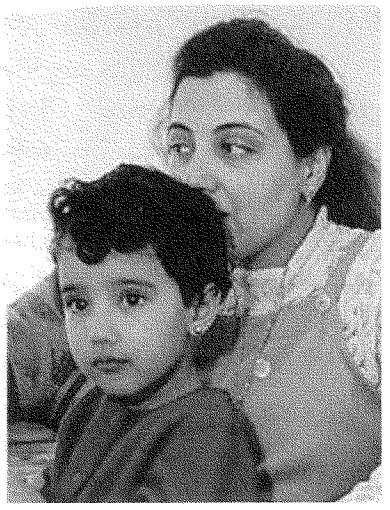

باسمة دياب وابنتُها تنتظران الزوجَ الأبَ المعتقل دون أيّ خبر عنه

إنّ عزم الحكومة على استخدام كلّ أداة قانونيّة متوفِّرة لديها من أجل حجز الموقوفين أطولَ فترة ممكنة هو ما تُمكن رؤيتُه في حالات كثيرة على امتداد الولايات المتحدة.

ليست غرفةُ المحاكمة الصغيرةُ الكائنةُ في جنوب غرب ميامي حيث حُرِم «مُبين» الكفالةَ هي المكانَ الوحيدَ الذي استُخدمتْ فيه وثيقةُ القسَم الصادرةُ عن مكتب التحقيق الفدراليّ لإبقاء المرء محتَجَزًا. بل أُبرزتْ هذه الوثيقةُ أيضًا أثناء جلسة سماعٍ في قضية هجرةٍ في سانت لويس، فصعَقتْ موكّل أُسامة الفارّ.

كان أسامة الفارّ، البالغُ من العمر ٣٠ عامًا، قد أُوقف على يد عملاء مكتب التحقيق الفدراليّ في السابعة صباحًا من يوم ٢٤ أيلول بعد انتهاء نوبته الليليّة في عمله ميكانيكيّاً في الخطوط الجويّة العابرة للولايات (ترانس ستايتس ايرلاينز). واتُّهم بالبقاء في الولايات المتحدة زمنًا أطولَ ممّا تَسْمح به تأشيرةُ دخوله. ولكنّه يَعْتقد أنّ السببَ الحقيقيَّ لتوقيفه هو أنّه مصريٌّ ومسلم ويَعْمل في المطار... فضلاً عن أنّ اسمه الأول لا يُمْكن أن يُنْسى.(١)

وقد أخبر أسامة عملاءَ مكتب التحقيق أنّه لا يَشْعر بأيّ تعاطف مع أسامة بن لادن. وتطوّع بالسماح لهم بتفتيش شقّته، وبأخذ فواتير هاتفه، وبالبحث في حاسوبه. لم يجدوا شيئًا، بحسبِ ما قال هو ومحاميه ج. جاستن مِيهَان. وفي ٥ أكتوبر خَضَعَ لامتحان الكذب فنجح فيه، كما قال، «بنتائج باهرة.» ومع ذلك، وبعد أسبوعين، مَنَعَ محامي الحكومة حصولَه على الكفالة عبر شهادة القَسَم التي تقول إنّ مكتب التحقيق الفدراليّ «لم يَسْتطع أن يلغي إمكانيّة أن يكون [أسامة الفارّ] مرتبطًا بشكلٍ مّا، أو يَمْتلك معرفةً ما، بالاعتداءات الإرهابيّة على مركز التجارة العالميّ والپنتاغون.»

١ ـ الإشارة بالطبع إلى اسم أسامة بن لادن. (م)

الفارّ مازال محتجزًا في سجن ميسيسيبي كاونتي في جنوب شرق ولاية ميزوري. «هذا ما لا أَفْهمه،» قال الفارّ في مقابلة هاتفيَّة من السجن الذي يَبْعد ثلاثَ ساعات عن مدينة سانت لويس، «فبعد أن خَضَعْتُ لامتحان الكذب وَعَدني عميلُ مكتب التحقيق بأنَّه في حال نجاحي فيه فلن أُوقَفَ بعد اليوم.»

وقال أخصائيُّون قانونيُّون إنَّ حجّة شهادة القَسَم لاحتجاز الناس في الوقت الذي يَبْني فيه مكتبُ التحقيق الفدراليّ «لوحتَه الفسيفسائيَّة» هي في الواقع تأويلٌ جديدٌ لاستعارة قديمة. فقد اعتَمدتْ وكالةُ المخابرات المركزيَّة CIA في الغالب على حجَّةِ «اللَّوحة الفسيفسائيَّة» من أجل مَنْع المعلومات، على أساس أنَّ أعداء الولايات المتحدة قد يَجْمعون أشتاتَ المعلومات ويُلْصقون الأسرارَ القادمة من الحكومة بعضَها إلى بعض.

إنَّ استخدام مكتب التحقيق الفدراليّ لهذه الحجّة من أجل إبقاء الناس رَهْنَ الاحتجاز «غريبٌ جدّاً عن كيفية سيْر الأمور في الماضي،» قال مارك ش. لينش، وهو محامٍ في واشنطن على معرفة بالقضايا القانونيَّة أعلاه. وتابع «إذا كانوا يَحْتجزون الناسَ من أجل إلغاء احتمال ضلوعهم فذلك يَقْلب النظامَ القضائيَّ رأسًا على عَقِب.»[1]

ومن جهة أخرى قال ويليام بار، وهو النائب العامّ للرئيس الأسبق جورج بوش، إنَّ شهادة القسَم محاولةٌ لشرح «التطبيق الانتقائيّ» للقانون ومحاولةٌ لأن يُقال للقاضي '**هذا هو سببُ وَضْع ثقلنا في هذه القضيَّة**'... إنَّ الرؤساء، رجوعًا إلى لينكولن، أدركوا أنَّ عليهم أن يكونوا مستعدِّين لمواجهة تهديدٍ فائق، هو هذا الذي يَمْثل أمامنا الآن.»

والحقّ أنَّ شهادة القسَم واحدٌ فحسب من الأساليب التي يَسْتخدمها المسؤولون الأمنيُّون لمنع الموقوفين من التحرُّر من الحجز. ففي ١٨ أيلول أمر آشكروفت مكتب «خدمات الهجرة والتجنيس» INS بتعديل قانونه الخاصّ باحتجاز الموقوفين قبل إدانتهم، بحيث تُطوَّل تلك المدّة من يوم واحد على الأكثر إلى ٤٨ ساعة أو إلى «زمن معقول» غيرِ محدَّدٍ في حال الطوارئ العامّة!

[...]

# المحاكم العسكريَّة تؤمِّن عدالة منظَّمة!

لورا إنغراهام*

**هنا مقالة تدافع بفظاظة عن انتهاك القانون، وتؤيِّد أمر بوش إقامةَ محاكم عسكريَّةً سريَّة بما يتناقض مع التعديل الخامس (والسادس أيضًا).**

ماذا بوسع الديموقراطيِّين أن يَفْعلوا حين تواصل شعبيَّةُ الرئيس بوش الحصولَ على تأييد ٩٠٪ أو أكثر من الشعب الأميركيّ؟ يَظْهر أنَّهم يمحّصون النظرَ في المشهد السياسيّ بحثًا ـ دون جدوى ـ عن قضايا هامشيَّة تُبْرِزُهم. وإلاَّ فكيف نفسِّر قرارَ رئيس اللَّجنة القضائيَّة في مجلس الشيوخ پاتريك ليهي، وهو سيناتور ديموقراطيّ في ڤيرمونت، عَقْدَ جلسات سماع للشهود في الأمر الرئاسيّ الذي صدر في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ويَسْمح بإقامة محاكم عسكريَّة للإرهابيِّين المشتَبَهِ بهم ولمساعديهم أيضًا؟

«إنَّهم، بكل معنى الكلمة، يفكِّكون القضاءَ والنظامَ القضائيَّ كما نعرفه،» جأرتْ ماكسين واترْز، وهي نائبة ديموقراطيَّة عن ولاية كاليفورنيا. وقال النائبُ الديموقراطيُّ عن ولاية نيويورك جيرولد نادلرْ إنَّ «هذه الإجراءات تَخُصُّ بلدًا على غرار الاتِّحاد السوڤياتيّ أو بلدًا ديكتاتوريّاً، لا مجتمعًا حرّاً.» ووضعت الافتتاحيَّة الرئيسة في **نيويورك تايمز** قرارَ بوش إقامةَ محاكم عسكريَّة بأنَّه «صورةٌ زائفةٌ عن العدالة.» وعلى خُطَى الليبراليِّين وصفتْ **واشنطن پوست** المحاكم بأنَّها «شبيهة» بـ «الجلسات السريَّة التي كان القضاةُ المحجَّبون في الپيرو» يَعْقِدونها. ولم تكلِّف أيٌّ من الجريدتَيْن نفسَها عناءَ ذِكْرِ حقيقةِ أنَّ الرؤساء الأميركيِّين على امتداد التاريخ (واشنطن ولنكولن وروزفلت) اعتمدوا على المحاكم العسكريَّة فعلاً، ولا أنَّ قرار المحكمة العليا المعروف باسم كويرين في عام ١٩٤٢ أكَّدَ شرعيَّة هذه المحاكمة لمحاكمة «الخصوم غير الشرعيِّين» الضالعين في مؤامرات إجراميَّة ضدّ أميركا...

ولكن الحقّ أنّ الأمر الرئاسيّ لا يُطبَّق إلاَّ في حالات محدودة. فهو يبيح المحاكمَ العسكريَّةَ ضدّ مواطن لا يَحُوز الجنسيَّةَ الأميركيَّة إنْ كان ثمَّة «سببٌ للاعتقاد» بأنَّه عضوٌ، أو كان عضوًا، في تنظيم القاعدة وأنَّه «اضطلع أو ساعَدَ أو حرَّض أو تآمَرَ لارتكاب» أعمالِ إرهابٍ ضدّ مصالح الولايات المتحدة، أو يُعِدّ العدّةَ للقيام بذلك. إنَّ المحاكمة غير معقّدة عند التطبيق، وتُستخدم لمرتكبي جرائم الحرب.

---

١ ـ المقصود أنّ احتجاز الناس دون تهمة هو بخلاف القاعدة القانونيَّة الشهيرة: كلّ إنسان بريء حتى تَثْبت إدانتُه. (م)

* ـ منشورة في جريدة **USA Today**.

يتركّز كثيرٌ من الولولة المعادية للمحاكم العسكريّة على حقيقة أنّ الجلسات تُعْقَدُ في السرّ. غير أنّه من المشروع تمامًا أن نفكّر أنّه، فيما نحن نواصل حربَنا ضدّ الإرهاب، قد تكون المحاكمةُ العلنيّةُ للأشخاص المتورّطين في مؤامرة عالميّة لقتل أكبر عدد ممكن من الأميركيّين أمرًا ضارّاً بمصالح أميركيّة مختلفة. فالمعلومات المحظورة على الجمهور، والتي تشكّل سريّتُها أهميّةً حاسمةً للتحقيقات الأميركيّة في المستقبل، قد تتعرّض للانتهاك ـ مثل المعلومات المتعلّقة بهويّة العملاء المزدوجين، وبمواصفات المؤامرات الإرهابيّة الأخرى، وبتفاصيل الأساليب السريّة التي تَسْتخدمها حكومتُنا للحؤول دون وقوعها.

ولا ننسَ أنّ في صميم وسائل الإعلام تضاربًا في المصالح عند تقويم الإيجابيّات والسلبيّات المتعلّقة بسريّة المحاكم العسكريّة. فقد يكون ثمّة فائدةٌ كبيرةٌ للإعلام إنْ كانت المحاكمة علنيّةً، ولكنْ ماذا بشأن بلادنا؟ تخيّلْ ما سيَفْعله [المذيعون] دايان أو تَدْ أو لاري أو باربارا من أجل الحصول على أوّل مقابلة تلفزيونيّة حيّة مع بن لادن!

في أوقات الحرب يتوجّب على قائدنا العسكريّ الأوّل [رئيسِ الجمهوريّة] أن يَجْعل من سلامة المواطنين الأميركيّين أولويّتَه القُصوى. وبسماحه بالتحقيقات العسكريّة يكون قد بَعَثَ برسائل رادعة هامة إلى الإرهابيّين المحتملين في العالم أجمع، مفادُها: إنْ حضَّرتم أنفسَكم لقتل الأميركيّين ـ أيّاً كانت مبرّراتُكم ـ فستدفعون الثمنَ سريعًا وقاسيًا.

مع قرب انهيار «طالبان» التامّ يُرجَّح أن تكون المحاكم العسكريّةُ قد عُقدتْ هنا وفي خارج أميركا. وكما أشار عميدُ كليّة القانون في الجامعة الكاثوليكيّة دوغلاس كميك، فإنّ الأمر لا يَقْتصر على العقاب وحده؛ ذلك أنّ المحاكم هي «امتدادٌ للحملة العسكريّة» من أجل منع اعتداءات في **المستقبل**، وهو ما كان الكونغرس قد خوّل الرئيسَ فعله.

تخيّلوا أيّ متعةٍ سيَشْعر بها بن لادن وهو يمطّ محاكمتَه في محكمة فدراليّة أميركيّة. وتخيّلوا الاعتراضاتِ التي تَسْبق المحاكمةَ، والمناورات الماهرةَ داخل المحكمة يؤدّيها «فريقُه الذي لا يَحْلم به أحد» ويتقاضى كلٌّ منهم ٦٠٠ دولار في الساعة! أيكون على عائلات ضحايا ١١ أيلول أن تُجْبَرَ على تحمُّل التغطية الإعلاميّة لمحاكمة الإرهابيّين وللاستئنافات الطويلة التي ستليها؟ (ومع وجود آلاف من أعضاء «القاعدة» في العالم ربّما أَمْكن إطلاقُ شبكة جديدة تَسْتوعب تغطية هذه المحاكمات باستمرار ـ وليكن اسمُها TTV «تلفزيون الإرهاب!»).

البعض روّج فكرةَ توزيع محاكمات المجرمين على هيئةٍ دوليّةٍ من القضاة ـ بما يُشْبه محكمةَ مجرمي الحرب التي أنشأتها الأممُ المتحدة وتحاكِمُ اليومَ الرئيسَ اليوغوسلافيَّ السابقَ سلوبودان ميلوسوفيتش. ولكنْ أنَحْتاج حقّاً إلى إذنٍ من الأمم المتحدة لمحاكمة أشخاص خَطّطوا ونَظّموا اعتداءات ١١ أيلول؟

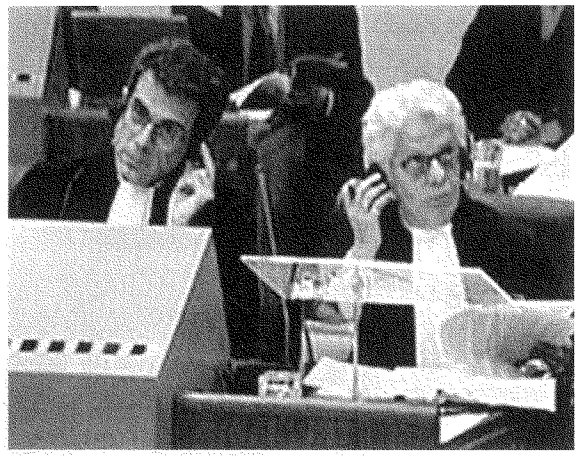

**«أنحتاج حقّاً إلى إذن من الأمم المتحدة لمحاكمة مجرمي ١١ أيلول؟»**

صحيح، كما قال الرئيس، أنّ الإرهاب يهدّد كلّ الأمم المتحضّرة، ولكنّنا نخوض هذه الحرب من أجل مصالحنا القوميّة أولاً، لا من أجل نظام عالميّ جديد كتبتْه الأممُ المتحدة! وأن نرحّب بالتعاون ونَسْعى إلى التنسيق مع دول العالم في الحرب ضدّ الإرهاب، فذلك لا علاقة له بحقيقة أنّ الدفاع عن مواطنينا ضدّ مَنْ يريدون إيذاءنا إنّما هو حقُّنا ومسؤوليّتُنا الوطنيّة، وأنّه من واجب قادتنا أن يَعْثروا على هؤلاء ويسوقوهم إلى العدالة.

أن «نُلَزِّم» مصالحَنا القضائيّةَ لمصلحة «الخير الكونيّ العام» فذلك سيُرسي سابقةً رهيبةً، لأنّه سَيْعني أنّنا لا نَمْلك الحقَّ السياديّ كأمّة في أن نُوقِفَ ونحاكِمَ الأشخاصَ الذين قَتَلوا أو يُخطّطون لأن يقتلوا مواطنينا الأبرياء. وأيّاً يكن الضرر الذي ستُلحقه المحاكمُ العسكريّة بسمعتنا الدوليّة فإنّنا سنغامر بإلحاق ضررٍ أعظمَ كثيرًا بنفسيّتنا القوميّة إنْ سُمِحَ للإرهابيّين الذين لا يَحُوزون الجنسيّةَ الأميركيّة باستغلال نظامنا وألمنا الوطنيّ في مسرحيّات دراميّةٍ طويلة ومُكْلفة. أيَذْكر أحدٌ من معارضي الرئيس زيارتَه إلى مركزٍ إسلاميّ بعد أيّام قليلة فحسب من اعتداءات ١١ أيلول، أو مبادراتِه الإيجابيّةَ التاليةَ من أجل طمأنة الأميركيّين المسلمين؟

إذا كان أعضاءُ الحزب الديموقراطيّ وزملاؤهم أصحابُ الحريّات المدنيّة يريدون أن يَرْفعوا في انتخابات عام ٢٠٠٢ لواءَ حقوق الإرهابيّين، فسيكون الجمهوريّون مبتسمين طوال الطريق الموصلة إلى فوزهم بالانتخابات. فبوش يواصل احتفاظَه بدعم شعبيّ كاسح لحربه ضدّ الإرهاب، لأنّه يلاحق الإرهابيّين بجدّ ويلاحق مَنْ يرعاهم أيضًا. لقد أرست الإدارةُ الأميركيّةُ توازنًا بين حقّ الجمهور في المعرفة من جهة، والحاجةِ إلى تدمير تنظيم القاعدة قبل أن يعاود ضرباتِه من جهة ثانية.

إنّ بوش يَعْلم أنّ وحش الإعلام متعطّش دومًا إلى المزيد. ولكنّ المحاكم العسكريّة، التي تتفادى احتمالَ حصول عرض إعلاميّ «للشهداء المجاهدين» وتحمي المعلوماتِ المحظورةَ على الجمهور، تُعطي هذه البلادَ ما تستحقّهُ بعد ١١ أيلول: عدالةً منظّمةً لمجرمي الحرب!

**ينصّ التعديل الثامن من إعلان الحقوق على التالي:**
**لن تُطلب كفالةٌ باهظة، ولن تُفرضَ غراماتٌ باهظة،**
**ولن تُنزلَ عقوباتٌ وحشيَّةٌ أو غيرُ مألوفة.**

# صَمْتُ ٤ مشتبهين بالإرهاب يَطْرح مُعْضلة

والتر پينكوس*

**مع أنَّ التعديل الثامن ينصّ على عدم التعذيب، فإنَّ التعذيب بات مطروحًا بقوَّة من طرف الإدارة الأميركيَّة وبعض المحامين والصحفيِّين و«المثقفين.» ومع أنَّ كوكبرن في المقالة الثانية يذكّر بأنَّ التعذيب ليس شيئًا جديدًا في أميركا، فإنَّ محاولة تشريعه الآن هي الأمر الأخطر.**

تَزْداد خيبةُ المحقِّقين في مكتب التحقيق الفدراليّ ووزارة العدل من صمت السجناء المشتبهِ باشتراكهم مع شبكة «القاعدة» التي يَتَزَعمها أسامة بن لادن. بل إنَّ بعض أولئك المحقِّقين بدأوا يقولون إنَّه يُمْكن أن تُوضَعَ الحريَّاتُ المدنيَّةُ العريقةُ جانبًا إذا كان الهدف هو انتزاع المعلومات عن اعتداءات ١١ سبتمبر والخطط الإرهابيَّة.

أكثر من ١٥٠ شخصًا أُلقي القبضُ عليهم من قبل مسؤولين أمنيِّين في أعقاب تلك الاعتداءات مايزالون في السجن، ولكنَّ الاهتمام يتركَّز على أربعة أُمسِكَ بهم في نيويورك ويَعْتقد مكتبُ التحقيق الفدراليّ أنَّهم يَكْتمون معلوماتٍ نفيسة. وقد عَرَض عملاءُ هذا المكتب على هؤلاء الأربعة احتمالَ أحكام مخفّفة، كما عرضوا عليهم أموالاً ووظائف وهويةً جديدةً وأن يعيشوا في الولايات المتحدة هم وأفراد عائلتهم. لكنَّهم لم يُفْلحوا أبدًا في انتزاع معلومات منهم، بحسبِ ما ذكرتْه مصادرُ أمنيَّة. وقال مسؤول عالٍ في مكتب التحقيق الفدراليّ FBI «نحن في هذا الشأن منذ ٣٥ يومًا ولكنْ لا أحد قد تكلَّم بعد.» وأضاف «إنَّ نفاد صبرنا بدأ يَظْهر.» وقال أحدُ عملاء المكتب المحنَّكين العاملين في التحقيق «نحن معروفون بتعاملنا الإنسانيّ [مع المعتقلين] ولذلك فأيدينا مكبّلة... في العادة يكون ثمَّة حافزٌ أو شيء نُغْريهم به أو نستطيع أن نقدِّمه إليهم. ولكنْ قد نَبْلغ نقطةً نُضطرّ بعدها إلى استخدام الضغط... وذلك حين لا يعود أمامَنا أيُّ خيار. والأغلب أنَّنا واصلون إلى هذه النقطة!»

من الخطط المطروحة للنقاش بهدف انتزاع المعلومات استخدامُ المخدِّرات، أو تكتيكاتِ الضغط كتلك التي يَلْجأ إليها المحقِّقون الإسرائيليُّون بين الحين والآخر. وثمَّة فكرةٌ أخرى هي تسليم المشتَبَهِ بهم إلى دولٍ حليفة حيث توجِّه أجهزةُ المخابرات أحيانًا تهديداتٍ إلى أفراد عائلتهم أو تلجأ إلى ممارسة التعذيب.

بحسب قانون الولايات المتحدة يستطيع المحقِّقون في الحالات الجرميَّة أن يَكْذبوا على المشتبه بهم، ولكنّ المعلومات المنتَزَعَة بالضغط الجسديّ أو بالمعاملة غير الإنسانيَّة أو بالتعذيب لا يُمْكن أن تُسْتخدمَ في المحاكمة. بل قد يُقاضى المحقِّقون الرسميُّون الذين يَسْتخدمون وسائلَ كهذه، من قِبل الضحيَّة أو من قِبل الحكومة التي ستتّهمهم باستعمال العنف.

المشتَبَهون الرئيسيُّون الأربعة المحتجزون في «إصلاحيَّة نيويورك الحواضريَّة» هم زكريا الموسوي، وهو فرنسيّ من أصل مغربيّ اعتُقِل في آب (أغسطس) في مينيسوتا أولاً بعد أن سعى إلى أخذ دروس في كيفيَّة قيادة طائرات تجاريَّة ولكنْ دون أن يَسْعى إلى تعلُّم كيفيَّةِ الإقلاعِ أو الهبوط بها. وهناك محمد جويد عظمه وأيّوب علي خان، وهما إيرانيَّان كانا يسافران بجوازيْ سفر مزوَّرين، وتمَّ اعتقالُهما في اليوم الذي تلا الاعتداءاتِ على مركز التجارة العالميّ والپنتاغون، وكان بحوزتهما سكينان صغيرتان، وصِباغٌ للشَّعر، وخمسةُ آلاف دولار نقدًا. والرابع هو نبيل المرابع، وهو سائقُ تاكسي سابق في بوسطن ذو صلات مزعومة بتنظيم القاعدة.

إنَّ استجواب «حامِلَي السكينَيْن الصغيرتَيْن والآخرَيْن قد تَرَكَنا نتساءل عن الخطوة القادمة،» قال مسؤول مكتب التحقيق

* ـ عن **واشنطن پوست** في ٢١ تشرين الأول (أكتوبر)، ٢٠٠١.

الفدراليّ. ومؤخّرًا قال أحدُ المحقّقين الرئيسيّين في المكتب المذكور، وهو يَمْتلك خلفيّةً في مكافحة الإرهاب، «إنّك لا تَسْتطيع أن تمارسَ التعذيبَ، ولا تَسْتطيع أن تُخْضع المشتبهَ بهم الآن لمخدِّراتٍ [تَدْفعهم إلى الاعتراف]، وهناك منطقٌ وسببٌ ودافعٌ إنسانيّ لذلك.» ثم أضاف «غير أنّك قد تَبْلغ نقطةً تَسْمح [السلطاتُ] لكَ عِندها بأن تَحْقن المرءَ بالمخدِّرات... ولكنّي لا أعتقد أنّ هذه البلاد ستَسْمح بالتعذيب أو الضربِ أبدًا.» وأردف أنّ هناك فرقًا بين استخدام «مخدِّرات الحقيقة،»* مثلِ پنتوثال الصوديوم، «من أجل استخراج معلومات حاسمة في مواجهة الكارثة من جهة، وضربِ المرء حتى يَفْقد وعيَه من جهة ثانية.» وقال: «إذا حصل هجومٌ كبيرٌ آخر على أرض الولايات المتحدة فقد يَسْمح الجمهورُ الأميركيُّ [باستخدام المخدِّرات]. صحيح أنّ المخدِّرات قد تُفْسد محاكَمَةً ما، ولكنْ قد تكون النتيجةُ حرزانة!»

بل إنّ هناك بعضَ الأشخاص ممّن يدافعون بحزم عن الحريّات المدنيّة «يتفهّمون» الضغوطَ النامية. قال دايڤيد كول، وهو پروفسور في المركز القانونيّ في جامعة جورج تاون، وكان قد استَحْصَلَ على إطلاق سراح مُوكّلين من الشرق الأوسط بعد أن اعتُقلوا سنواتٍ استنادًا إلى معلوماتٍ سريّةٍ [خلافًا للقانون]، «إنّ استخدام العنف» في الأزمة الحاليّة «من أجل انتزاع المعلومات أمرٌ قد يحصل» في حالاتٍ يَعْتقد فيها المحقّقون أنّ المشتبَهَ بهم يَمْلكون معلوماتٍ عن هجومٍ قادم. وتابع يقول: «إذا كانت هناك قنبلة تتكُّ [على وشك الانفجار] فلن يكون الأمرُ سهلاً، بل سيكون أمرًا صعبًا.»

ومؤخّرًا كتب كينيث و. ستار، وهو محامٍ مستقلّ أثناء حكْم إدارة كلينتون، أنّ المحكمة العليا ميَّزتْ قضايا الإرهاب عن قضايا تكون التهديداتُ فيها أقلّ. ولاحظ أنّ خمسةَ قضاة في إحدى قضايا الترحيل الأخيرة اعترفوا بأنّ «الخطر الحقيقيّ» الذي يمثّله الإرهابُ يتطلّب «مراعاةً مضاعفةً لأحكام الفروع السياسيّة في ما يخصّ أمورَ الأمن القوميّ.»

وقال النائب العامّ السابق ريتشارد ل. ثورنبرغ «نحن نشدّد على الإجراءات القانونيّة المرعيّة، وهذا أحيانًا يَخْنقنا.» وأضاف أنّه في أعقاب ١١ أيلول «قد لا تكون الدلائلُ المسموحُ بها قانونيّاً في المحكمة هي المحكّ.» وباستطاعة الولايات المتحدة أن تقارن بحثّها حاليّاً عن المعلومات بالسياسات الوحشيّة التي استخدمَتْها زمنَ الحرب [العالميّة الثانية] من أجل جمع المعلومات الاستخباريّة في الخارج، بل بتلك التي استخدمتها القواتُ الأميركيّة ضدّ السجناء أثناء الأعمال الحربيّة.

تسليم الموسوي إلى فرنسا أو المغرب احتمالٌ وارد، كما قال أحدُ المسؤولين الأمنيّين. وسارعت الاستخباراتُ الفرنسيّة إلى تسريب أخبار إلى الصحفيّين في باريس مفادُها أنّها كانت قد حذّرتْ

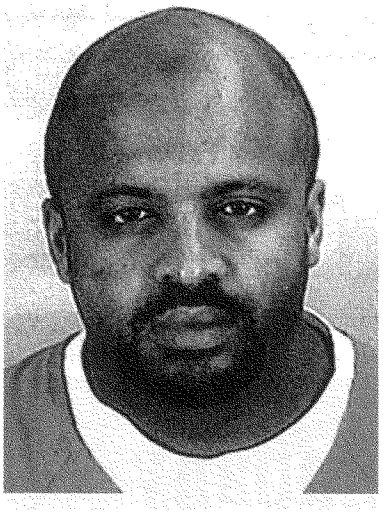

صمتُ زكريا الموسوي منذ ١٧ آب حمل وزيرَ العدل على مناقشة احتمال استخدام التعذيب علنًا

وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة CIA ومكتبَ التحقيق الفدراليّ FBI في أوائل سبتمبر، أيْ قبل الاعتداءات، من أنّ الموسوي كان على ارتباط بتنظيم القاعدة وأنّه أجرى تدريبات على الطيران. ولكنّ التسريبات أزعجت المحقّقين الأميركيّين، جزئيّاً «لأنّها كانت محدودةً جدًا» بحسب أحد المسؤولين في مكتب التحقيق الفدراليّ، مضيفًا «ربّما علينا أن نسلّمه [الموسوي] إليهم،» لافتًا إلى أنّ جهاز الأمن الفرنسيّ مشهورٌ بتحقيقاته الخشنة!

غير أنّ التهديد بتسليم المتّهم إلى بلدٍ معروفٍ بممارساته القاسية لا يُفيد دائمًا. ففي عام ١٩٩٧ رَفَضَ هاني عبد الرحيم الصايغ التعاونَ مع التحقيق الأميركيّ. والصايغ هو مواطنٌ سعوديٌّ أُوقف في كندا ونُقل إلى الولايات المتحدة بعدما وَعَدَ بالكلام عن تفجيرات الثكنتيْن العسكريّتيْن الأميركيّتيْن في الخُبَر. فهدّده مكتبُ التحقيق الفدراليّ بإعادته إلى السعوديّة حيث كان سيتلقّى عقوبةَ قطع الرأس، وفي ظنّ المكتب أنّ هذا التهديد سيَدْفعه إلى الاعتراف. «ولكنّه لحَقَ الكذّابَ إلى باب داره، فرجعَ إلى السعوديّة، ولم يُعْدم، وهو الآن في السجن حيّاً يُرزق،» على نحوِ ما قال أحدُ المسؤولين الحكوميّين.

روبرت م. بليتزرْ، وهو رئيسٌ سابقٌ لقسم مكافحة الإرهاب في مكتب التحقيق الفدراليّ، ذَكَرَ أنّ عُروضًا بتخفيف الأحكام أفادت فعلاً في الحصول على اعترافات، وذلك في حالة كلٍّ من أحمد رسام ـ الذي قُبِض عليه وهو يُدْخل متفجّراتٍ إلى أميركا لاستخدامها في اعتداءات لم تَحْدث فعلاً في احتفالات الألفيّة ـ وعلي محمد، أحدِ الأعضاء السابقين في «فرقة القبّعات الخضر في الجيش الأميركيّ» الذي أَقَرَّ بضلوعه في تفجيرات السفارتَيْن [الأميركيّتَيْن في كينيا وتانزانيا] عام ١٩٩٨ وقدّم معلوماتٍ قيّمةً عن تنظيم القاعدة. وقد أُعيد توطينُ عضوَي

* ـ Truth serum: مادة مخدِّرة تَدْفع المتّهمَ إلى الثرثرة. (م)

«القاعدة» السابقيْن هذَيْن مع عائلتَيْهما في الولايات المتحدة بحسب «برنامج حماية الشهود،» وأُعطيا أموالاً أو قروضًا لإعادة بناء حياتهما.

«كلُّ ما في كياني يَكْره التعذيب،» قال بليتزر، «ومن المرجَّح أنَّك ستَقْبض على الشخص الخطإ، وقد تدمِّره أو تقتله.» وفي نهاية المطاف، كما يتابع قائلاً، لا بدّ أن تكون هناك وسيلةٌ أخرى.

# أَينبغي أن يُستخدم التعذيب في الولايات المتحدة؟ ولكنَّه يُستخدم هنا أصلاً!

الكزندر كوكبرن*

**هذه الأصفاد المصنوعة في الولايات المتحدة هي التي استُخدمتْ في سجون أميركيّة، وفي سجن الخيام، وفي سجون أخرى**

أَتَذْكرون «الدرجةَ الثالثة»؟ كانت هي الطريقةَ المألوفةَ التي استَخْدمها عددٌ كبيرٌ من دوائر الشرطة في أميركا لانتزاع الاعترافات من المشتبه بقيامهم بعمل إجراميّ. وقد تقلّصتْ هذه الممارسةُ إلى حدٍّ كبير بعد صدور «تقرير ويكرشام» عام ١٩٣١ الذي أعدَّتْه «اللَّجنةُ الوطنيَّةُ لمراقبة القانون وتطبيقه،» وفيه وجدتْ أنَّ «الدرجة الثالثة» ـ أيْ إنزالَ الألم الجسديّ والعقليّ بالمتَّهم من أجل انتزاع الاعترافات أو التصاريح ـ كانت «منتشرةً على امتداد الولايات المتحدة وضاربةً جذُورها في شيكاغو.»

تتراوح الوسائلُ التي يصفها التقريرُ «بين الضرب وأشكالٍ أقسى من التعذيب. وأمَّا الأشكال الأشيع فهي الضربُ بالقبضات أو بآلةٍ ما، ولاسيَّما بخرطوم المياه المطاطيّ، تسبِّب الألَمَ دون أن تخلِّف على الأرجح آثارًا دائمةً واضحةً للعيان... وغالبًا ما تهدِّد السلطاتُ بإلحاق الأذى الجسديّ بالمتَّهم... وذهبتْ إلى حدّ تحصيل الاعترافات بفوهة المسدَّس.» وَوَجدت الدرجةُ الثالثة، علاوةً على ذلك، أنَّ ممارسةَ الشرطة للتعذيب في الولايات المتحدة **«مذهلةٌ في طبيعتها** ومداها، ومنتهِكةٌ للتقاليد وللمؤسَّسات الأميركيّة، **ويجب ألاَّ يُسمَحَ بها.»**

وهكذا أخلتْ **الدرجةُ الثالثةُ** الطريقَ أمام «عصافير» السجن [المحترفين الواشين]، **وأمام** حِيَلٍ أخرى نمَّتْها الشرطةُ لإحكام موقفها إزاء القانون.

مازالت مسألةُ التعذيب مخيِّمةً على الأجواء منذ شهر أو نحوه، خانقةً كسحابةٍ في سماء لندن القرنِ التاسعَ عشر. تصفَّحْ مجلَّة **نيوزويك** عدد رقم ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) وسترى جوناثان آلتر يتلمَّظ بموضوع الساعة الساخن ألا وهو: أيَنْبغي على مكتب التحقيق الفدراليّ FBI أن يعذِّب العنيدين المشتبهَ بقيامهم باعتداءات ١١ أيلول، هنا، في سجن المكتب في الولايات المتحدة؟ وكانت نبرةُ آلتر فَكِهَةً إلى حدٍّ ما، كما في قوله «ألا نستطيع على الأقلّ أن نُخْضعهم لتعذيبٍ نفسيّ، كأن نُسْمعهم شرائطَ لأرانبَ تموت أو لموسيقى راپ عاليةِ الديسيبلات؟!»

ويصل آلتر، كما هو حال الأميركيِّين غالبًا حين يواجهون عملاً غيرَ مغرٍ، إلى الحلّ الأميركيّ المعتاد، وهو إحالة المهمَّة على طرف ثالث: «علينا أن نفكِّر بنقل بعضِ المشتَبهِ بهم إلى حلفائنا الذين يقلّون [عنّا] إحساسًا بالاحتشام والقرف.»

المدهش في تعليق آلتر وغيره مِنَ الذين يكتبون بالأسلوب نفسه هو ابتعادُهم عن الواقع، وكأنَّ التعذيب أمرٌ وسخ إلى حدٍّ لا يقبل الجدل، حتى ليؤْثروا تجنُّبَ إيراد أيّ معطياتٍ عنه. وكان يُفْترض أن يكون الحديثُ عن التعذيب باستهتارٍ أمرًا صعبًا، غير أنَّ آلتر يَنْجح في ذلك!

أيكون بمقدور المرء أن يَعْرف مِنْ تعليق آلتر أنَّ التعذيب غيرُ قانونيّ بحسب المواثيق الدوليَّة؟ لا، لن يَعْرف، بل سيَفْترض أنَّ آلتر

* ـ عن موقع www.workingforchange.com

يَعُدُّ هذا الأمرَ غيرَ أساسيّ. أَوَيكون بمقدور المرء أن يعرف أنَّ الولايات المتحدة دينَتْ في السنوات الأخيرة، ومن قِبل الأمم المتحدة ومنظّماتِ حقوق الإنسان مثل «هيومان رايتس واتش،» بالسماح بممارسة التعذيب في سجونٍ داخل بعض الولايات عبر أساليب تُراوح بين السجن الانفراديّ ٢٣ ساعة يوميّاً داخل علب من الإسمنت وعلى امتداد سنواتٍ بأكملها، وإخضاعِ المتّهم لصدمات كهربائيّة بقوّة ٥٠ ألف ڤولت تأتيه من حزامٍ يُجْبَرُ على ارتدائه؟!

يعبِّر آلتر عن إيثاره استخدامَ «مخدِّرات الحقيقة،» وهو حماسٌ تُشاطره إيّاه البحريّةُ الأميركيّةُ بعد الحرب على هتلر، حين حذا ضُبّاطُ مخابراتها حذْوَ الدكتور كورت پلوتنر في بحثه عن «مخدِّرات الحقيقة» truth serum في داخاو.

وكان پلوتنر قد أعطى السجناءَ اليهودَ والروسَ جرعاتٍ قويّةً من «المسكالين،» ثم راقب تصرُّفاتهم التي عبَّروا فيها عن كراهيتهم لحرّاسهم وأدْلَوْا بتصريحات اعترفوا فيها بتكوينهم النفسيّ. واستَبَقَ مكتبُ الخدمات الاستراتيجيّة OSS اهتمامَ البحريّة بتلك المخدِّرات، فطوَّرَ «مخدِّراتٍ للحقيقة» خاصّةٍ به مستندةٍ إلى كلوريد الثوريوم، وذلك في مختبراته في مستشفى سانت اليزابيث. وجُرِّب هذا المخدِّر دُون نجاحٍ على العلماء العاملين في «مشروع مانهاتن.»

إبدأْ بالتعذيب، وسيَسْهُل أن تَنْجرفَ فيه. فالتعذيب يدمِّر المعذَّب، ويُفْسِد المجتمعَ الذي يُجيزُه. ماذا عن إسرائيل التي أَمَرَتْ رسميّاً بوقف التعذيب عام ١٩٩٩؟ الحقّ أنَّ الإسرائيليِّين مازالوا يمارسون التعذيبَ. ففي تموز (يوليو) نقلتْ وكالةُ الأسوشياتد پرس وجريدةُ **بالتيمور صَنْ** اتهاماتٍ وجَّهَتها منظمةُ «بيتسالم» الإسرائيليّة المعنيّة بحقوق الإنسان إلى الشرطة الإسرائيليّة بالقيام بـ «تعذيب ضارٍ» على شبّان فلسطينيِّين لا يتجاوزون الرابعةَ عشرةَ من عمرهم ضُرِبوا بشدّة ودُفعتْ رؤوسُهم في المراحيض وهلمجرّاً. لكنَّ إسرائيل عقدتْ عقدًا فرعيّاً [مع طرفٍ ثالث] هي الأخرى. فحين انسحبتْ أخيرًا من «حزامها الأمنيّ» في جنوبيّ لبنان الذي كان يَحْكمه دُمْيتُها جيشُ لبنان الجنوبيّ، زار الصحفيّ روبرت فيسك سجنَ الخيام. وهو يبدأ تقريره في جريدة **الإندپندنت** في ٢٥ أيار (مايو) ٢٠٠٠ على النحو التالي:

«لقد غادر المعذِّبون للتوّ، لكنَّ الرعبَ استمرَّ. فثمّة العَمُودُ اذي كانوا يَجْلدون به، وقضبانُ النوافذ التي كان يُربط السجناءُ إليها عراةً طوال أيام، ويُرمى الماءُ المثلَّجُ عليهم ليلاً. وكانت هناك أيضًا أسلاكُ التوصيل الكهربائيّة الخاصّة بالدينامو الصغير ـ وهو الجهاز الذي نَقَله المحقِّقون إلى إسرائيل، والحمدُ للّه، وكان يَدْفع بالسجناء إلى أن يَزْعقوا وجعًا حين تَلْمسُ الإلكتروداتُ (الأقطابُ الكهربائيّة) أصابعَهم أو أعضاءَهم التناسليّة.

وكانت هناك الأصفادُ، التي أعطاني إيّاها أحدُ السجناء السابقين البارحة بعد الظهر. وعلى فولاذ الأصفاد كانت الكلماتُ التاليةُ محفورةً: The Peerless Handcuff Co. Springfield, Mass. Made in USA.[1] وتساءلتُ، من داخل أكثر سجون إسرائيل خزْيًا، ما إذا كان المُدَراء هناك في سپرنغفيلد في أميركا يَدْرون ماذا يَفْعلون حين باعوا هذه الأصفاد!»

إنْ بيعتْ تلك الأصفادُ هذه الأيام إلى المتعاقد الفرعيّ [الفرنسيّ، العربيّ،...] الذي يَخْتاره مكتبُ التحقيق الفدراليّ، فسيَعْلم أصحابُ الشركة على الأقلّ أنَّ لديهم جوناثان آلتر ليفسِّر «الأخلاقيّةَ الوطنيّةَ» لمبدئهم الأساسيّ.

غير أنَّ آلتر على الأقلّ ليس إلاّ مثقفَ بلاط. ولكنّ خطاب وزارة العدل الأميركيّة في الوقت الحاضر ذو نسيج أخلاقيّ «أرفع.» فمؤخّرًا قال النائبُ العام الأميركيّ جون آشكروفت [لمقدِّم البرامج التلفزيونيّ] تَدْ كوپل: «لا نريد لأحد أن يَخْضَعَ للاستجواب الذي قد يَنْتهكُ حقوقَه. وأَعْني بذلك أنّنا لا نريد أن نَنْتزعَ أيَّ نوعٍ من الاعتراف. لا نُؤْمن أنَّ الاعترافات المنتزَعَة يُمْكن الاعتمادُ عليها... ونحن لا نتورَّط في مثل هذه الممارسات. بل الحقّ أنّني لو عَلِمْتُ أنَّ... مثلَ هذه الممارسات قد تمّت ـ وليس لي عِلْمٌ بذلك أبدًا ـ فسأكون حزينًا جداً، وسأتّخذ الإجراءات اللازمة!»

١ ـ بالعربيّة: «شركة الأصفاد التي لا مثيلَ لها، سپرنغفيلد، **ولاية ماساتشوستش. صُنعتْ في** الولايات المتحدة الأميركيّة.» (م)

**ينصّ التعديل الرابع عشر على التالي:**

**... لن تَسُنَّ أيُّ ولاية أو تَفْرض أيَّ قانون يحدّ من امتيازات مواطني الولايات المتحدة أو حصاناتهم؛ ولا ستَحْرم أيُّ ولاية أيَّ شخصٍ حياتَه أو حريَّتَه أو ممتلكاته دون الإجراءات القانونيَّة المرعية؛ ولن تَحْرم أيَّ إنسان ضِمْن ولايتها القضائيَّة الحمايةَ القانونيَّةَ التي تساوي بين الناس...**

# المسافرون يشعرون بانحياز ضدّهم

ستيفاني ستاوتن*

**«القانون يقول لا تميِّزوا،» يقول أحدُ محامي الطيران في كاليفورنيا. ولكنّ العرب والباكستانيِّين ورعايا بلدان أخرى يتعرَّضون للتمييز العرقيّ والعنصريّ من قبل بعض قباطنة الطائرات الأميركيَّة والموظَّفين والمسافرين العاديِّين، وبشكلٍ لم يَسْبق له مثيل «منذ أن أُلغي التمييزُ العنصريّ بين السود والبيض في وسائل النقل العامّ والخاصّ.»**

فيما كان المسافرون يَرْكبون الخطوطَ الجويَّةَ المتحدة (يونايتد ايرلاينز) رقم ٢٢٨ المسافرة من سان فرنسيسكو إلى فيلادلفيا في ٢٢ أيلول (سبتمبر)، كان رجلُ أعمالٍ باكستانيّ يجلس في قاعة الانتظار منذهلاً ومرتبكًا.

فإحسان بايغ كان قد اشترى تذكرةَ سفر ذهابًا وإيابًا لزيارة عائلته. غير أنَّ ممثّلاً لشركة يونايتد أخبره أنَّ الربّان لا يريده على متن الطائرة لأنَّ أحد أعضاء طاقم الطائرة لاحظ «حديثًا مشبوهًا» يدور بين بايغ ومسافرٍ آخر.

هذا الاتِّهام أذْهل بايغ. وهو يقول إنَّه بَذَلَ جهدًا منظَّمًا للتصرُّف بشكل طبيعيّ في المطار ذلك اليوم مخافةَ أن يَخْضع لاتِّهام جرْميّ لكونه باكستانيّاً. وقد سأَلَ آنذاك: «أتستطيع من فضلك أن تُعرِّف ما هو الحديث المشبوه؟»

قصّة بايغ تبدو مألوفةً اليوم. فمنذ اعتداءات ١١ أيلول الإرهابيَّة تلقَّت «اللَّجنةُ الأميركيَّةُ العربيَّةُ لمكافحة التمييز» ٢١ شكوى من أناس يتحدَّرون من أصول عربيَّة أو خلفيَّاتٍ إثنيَّةٍ أخرى أُجبروا على مغادرة الطائرات أو مُنِعوا من ركوبها أصلاً. وعَدَّ «مجلسُ العلاقات الأميركيَّة ـ الإسلاميَّة» ٢٠ حالةً أخرى. كما تلقَّى «الاتِّحادُ الأميركيّ للحريَّات المدنيَّة» في تكساس، وهو المقرّ الرئيسيّ لثلاث شركاتِ طيران، أربعَ شكاوى. وفي كثير من هذه الحالات يبدو أنّ قادةَ الطائرات، بحسبِ ما ذكرت المنظَّماتُ أعلاه، هم الذين يقولون الكلمةَ الفاصلة. وإذا كان هذا صحيحًا فإنَّ خبراء الطيران ومسؤولي اتِّحاد قادة شركات الطائرات يقولون إنَّ ذلك لا يُدْهشهم. فقادة الطائرات يَمْلكون منذ زمن طويل سلطةً على متن الطائرات شبيهةً بسلطةِ قباطنة السفن. إذ بحسب قانونِ الطيران الفدراليّ ٩١،٣ يكون رُبَّان الطائرة هو «المسؤول مباشرةً عن إدارة هذه الطائرة، وهو السلطة النهائيَّة عن هذه الإدارة.» وهذا القانونُ الاستنسابيُّ المعروفُ بـ «سلطة رُبَّان الطائرة» يَسْمح لقادة الطائرات أن يَنْقُضُوا أوامرَ موجِّهي حركة سَيْر الطائرات وشركات الطيران أيضًا. وبمقدورهم تحويلُ الطائرات عن وجهتها لوجود مسافرين سُكارى، أو رَفْضُ الإقلاع بسبب مشاكل فنيَّة، أو تأخيرُه بداعي نوبات جُوع.

ولكنْ يبدو أنَّ قادة الطائرات يصعِّدون من إجراءات فَحْص المسافرين، ويَتْركون المسافرين من الجنسيَّات الإثنيَّة المختلفة على الأبواب، بما يُثير أسئلةً عمّا إذَا لم يكونوا يمارسون التمييزَ لا الحذر!

«القانون يقول لا تميِّزوا،» يقول فيليب ج. كولسنِزكي وهو محامي طيران في كاليفورنيا. ولكنّ جمعيَّة الطيران الفدراليّ تؤكِّد أنَّ قائد الطائرة يَمْتلك المسؤوليَّة النهائيَّة عن سلامة المسافرين. وبين هذَيْن المبدأَيْن يقعُ الشَّركُ الذي يعاني فيه الناسُ اليوم.

في أحسن الحالات يقف قادةُ الطائرات عند المدخل ليتحرَّوا الناسَ، ويمشون في الممَّرات لكي يَنْظروا إليهم عَيْنًا لعين، ويوجِّهون موظَّفي الطائرة ليسألوا الناس الملوَّنين أين يعيشون وأين يعملون. وفي أكثر الحالات تطرُّفًا يَرْفضون أن يسافروا برفقة مسافرين أو قادةِ طائرةٍ مرافقين أو موظفين من جنسيّات إثنيَّة

* ـ نشر مقالُها في جريدة **بوسطن غلوب** في ٢٠٠١/١١/١١.

متعدِّدة. وقال بعضُ قادة الطيرات إنَّهم صاروا أكثر يقظةً بسبب تحفُّظاتهم إزاء إجراءات الأمن التي تتَّخذها المطاراتُ وشركاتُ الطيران والوكالاتُ الفدراليَّة. وعلاوةً على ذلك، كما يقولون، فإنَّ أرباب عملهم لم يُعْطوهم إلاَّ إرشاداتٍ قليلةً عن كيفيَّة التصرُّف في أوضاع قد تُعتبر تمييزيَّة. يقول نيكولاس رايدر، وهو قائد طائرة طَلَبَ ألاَّ يُذْكر اسمُ الشركة التي يَعْمل لها، «إنَّهم يُرْسِلون إلينا مذكِّرات تقول إنَّ الشركة لن تَحْتمل أيَّ تمييز على أساس العِرْق أو اللَّون أو المُعْتقد... وبالمناسبة، نتوقَّع أن تُصْدروا حُكْمًا على أساس التصرُّفات!» وتابع «ولكنْ ماذا يَقْصدون بالتصرُّفات؟»

في إحدى الرحلات قال رايدر إنَّه شعر بالانزعاج بعد أن صعد إلى طائرته أربعةُ رجالٍ بَدَوْا من أصول شرقأوسطيَّة. أحدُهم لم يكن ليَنْظر إليه عينًا لعين. وآخرُ على قميصه ما يفيد بأنَّهُ عضو في طاقم الطائرة. وثمَّة رجلان يتبادلان المقاعد. من لائحة المسافرين عَرف رايدر أنَّ أحدهم اسمُه عمر.

وُوجه رايدر بالمقاومة حين طَلَبَ من أحد موظَّفي الطائرة أن يَنْتزع معلوماتٍ من هؤلاء المسافرين. واكتشف موظَّفٌ ثانٍ أنَّ الرجال المعنيِّين قنزوليُّون من عمّال الطائرة. بعضُ أصدقاء رايدر جَفلوا بعد سماعهم بتصرُّفاته. ولكنَّه قال «أولئك الذين يظنُّون أنَّني غريبُ التصرُّفات ليس عليهم أن يتَّخذوا هذه القرارات.»

بوب ويتنبرغ، رُبَّانُ «ايرتران» والموظَّفُ في اتِّحاد الطيران، هو الآن ـ شأنه شأن رايدر ـ أكثرُ تنبُّهًا حيال مَنْ يراكب طائرتَه. ففي إحدى الرحلات الشهرَ الماضي قال إنَّه تمشَّى بشكل طبيعيّ بين الكراسي ليَنْظر إلى أحد المسافرين بعد أن لاحظ واحِدٌ من الموظفين عند باب الطائرة اسمَه المُسْلِم. لكنَّه كان «سيِّدًا أقربَ إلى الكهولة،» قال ويتنبرغ، ولم يبدُ أنَّه يشكِّل أيَّ تهديد.

غير أنَّ المحامين المختصِّين بالحقوق المدنيَّة، والمجموعات الأميركيَّة من أصل عربيّ، تقول إنَّ هناك فروقًا شاسعة في كيفيَّة تعريف القباطنة والأطقم للتصرُّفات «المشبوهة.» فقد ذَكَرَ جوشوا إسلام، وهو منسِّق الحقوق المدنيَّة لمجلس العلاقات الأميركيَّة ـ الإسلاميَّة في واشنطن، «أنَّنا لم نجد حالةً تَسْتدعي الشُّبهات لأسباب مشروعة. إنَّه جوٌّ رهيبٌ هنا فحسب.»

خُذْ تجربةَ بشّار حلبي في رحلةٍ على متن طيران الولايات المتحدة (يو. اس. ايرواىز) في ٥ تشرين الأوّل (أكتوبر) من مطار واشنطن دالس الدوليّ. فمهندس الطيران هذا، البالغُ من العمر ٤٤ عامًا، وهو أميركيٌّ من أصل سوريّ، قال إنَّ موظَّفًا في شركة الطيران طَلَبَ منه ومن صديقه أن يغادروا الطائرات التي لم تكُنْ قد أقلعتْ بعدُ. وبعد أن أُوقِفا قيل لهما إنَّ الربَّان لا يريدهما أن يعودوا إلى الطائرة. حين طَلَبَ حلبي تفسيرًا لذلك أُخبر أنَّ أحد العاملين في الطائرة يَعْتقد أنَّه وصديقه يتصرَّفان على نحو مشبوه، وأنَّهما استَخْدما مرحاضَ الطائرة، مع أنَّ ذلك العامل لم يَسْمع حلبي يشدّ «السيفون.»

صعد حلبي ومرافقُه إلى طائرة أخرى. وعند عودته إلى مطار واشنطن دالس بعد أيام قليلة قال إنَّ حراسًا أوقفوه وسألوه عن بطاقةٍ يعرِّف بها عن نفسه بناءً على توصية من أحد قباطنة يو.أس. ايرواىز. وقد شرحتْ إحدى ممثِّلات هذه الشركة في رسالة إلى حلبي أنَّ القبطان قرَّر أن ينحِّيه هو وصديقه جانبًا بعد أن سمعَ تقريرًا يُفيد بأنَّ المرحاض لم يُستعملْ. كما أمر القبطان «بإفراغ المرحاض والتحقُّق منه،» على نحو ما كتبتْ تلك الممثِّلة.

وفي سان فرنسيسكو قام موظَّفو شركة نورث وست بتنحية إرشاد شودهوري في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر)، وأبلغوه أنَّ القبطان لاحظَ شَبَهًا بين اسمه واسم أحد الإرهابيِّين المُشْتبهِ بهم على لائحة مكتب التحقيق الفدراليّ. وإذ شعر شودهوري الذي يزن أقلَّ من ٦٠ كيلوغرامًا بالارتباك من تحديقات المسافرين، وبالخوف من عملاء مكتب التحقيق الفدراليّ ورجالِ البوليس وموظَّفي أمن المطار وهم يَعْلُونَ عليه، دَفَعَ بيديْه المرتجفتَيْن إلى جيبيْه. «لقد كان الناس يَنْظرون إليَّ، ويَدُلُّون عليَّ ويَهْمسون،» قال شودهوري وهو طالبٌ في إدارة الأعمال في جامعة كارنغي مِلْنْ في بِتْسبرْغ، مضيفًا «لم أَشْعر كذلك من قبل.»

ما حدث بعد ذلك أَحْبط المجموعاتِ المطالبةَ بالحقوق المدنيَّة. فبعد أن سمحتْ له السلطاتُ الأمنيَّةُ بركوب الطائرة، عادت شركةُ الطيران نورث وست فمنعته من السفر!

ناطقةٌ باسم شركة الطيران قالت إنَّه ليس واضحًا مَنِ اتَّخذ القرارَ النهائيَّ بذلك، «وقد يكون نتيجةً» لتوافق بين الطاقم وهيئة الشركة على الأرض. وقالت إنَّه بعد ذلك حُجِزَ لشودهوري على متن رحلةٍ أسبقَ زمنيّاً لكي يَشْعر المسافرون وشودهوري نفسُه براحة أكبر!

غير أنَّ المشكلة ليست مقصورة على المسافرين. فقد وَجَدَ القباطنةُ والعاملون على الطائرة أنفسَهم إذا كانوا من أصول شرقأوسطيَّة ممنوعين من السفر أحيانًا. قال قبطانٌ أميركيٌّ من أصل عربيّ حين أُخبر في أيلول أنَّ بعضَ زملاء له لم يريدوا أن يسافروا معه: «حزنتُ كثيرًا لأنَّ رفاقي في العمل لا يَفْهمون حقّاً. وليس الأمر ذلك فحسب، بل إنَّ عليَّ أن أسافر معهم من جديد!» وقد طلب القبطان ألاَّ يُذْكَرَ اسمُه لأنَّه يخاف من أن يُطْرَدَ من عمله فيعجَزَ عن إيجاد وظيفةٍ أخرى.

بعضُ المسافرين، أمثال محمد بيضون، لم يُقدَّمْ لهم أيُّ تفسيرٍ لمنعهم من السفر. فبيضون، وهو طالبٌ أميركيٌّ من أصل لبنانيّ ويَدْرس في جامعة دارتموث، أُخبر في روما أنَّ قائد طائرة الخطوط الجويَّة الأميركيَّة (أميركا ايرلاينز) لا يريده على متن الرحلة المسافرة إلى شيكاغو في ١٩ أيلول (سبتمبر). وذَكَرَ بيضون الذي كان يَدْرس في لبنان أنَّ حقائبَه فُتِّشتْ وأُخضعتْ لأشعّة أكس، وبعد ذلك أثار موظَّفو المطار قلقَهم من كتبٍ لبيضون

مكتوبةٍ بالعربيّة. «لقد قلتُ لموظّف المطار في روما إنّني أميركيّ،» قال بيضون.

ليس من الواضح دائمًا مَنْ يقرّر طردَ مسافرٍ من الطائرة. في سياتِلْ تحيَّر موظّفو المطار إذ رأوا أحدَ قباطنة شركة نورث وست يَسْمَح لمجموعة من الرجال العرب بالطيران، في حين غادرتْ طائرةٌ أخرى تابعةٌ للشركة نفسها من دون بقيّة أفراد البعثة العربيّة. وقال موظفو المطار إنّ الرجال الثلاثة والعشرين احتُجِزوا في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) في الوقت الذي فَحَصَ فيه عملاءُ مكتب التحقيق الفدراليّ وسلطات أخرى ممتلكاتِهم وشهاداتِهم.

إحدى الناطقات لم تَكُنْ متيقّنةً من ضلوع القباطنة بالقرارات، ولكنّها لاحظتْ أنّ أحد الرجال العرب في الرحلة رقم ٥٠ المتّجهة إلى باريس ـ وهي الطائرة التي غادرتْ من دون الزوّار ـ كانت لديه محفظةٌ أو شنطةٌ ثانية لم يكن بالإمكان فتحُها. وغادرتْ رحلةُ رقم ٣٤ إلى أمستردام وعلى متنها فريقُ الزوّار العرب، ولكنْ من دون ستة مسافرين رَفَضوا الطيرانَ معهم، بحسب قول كاثي بيش وهي الناطقة باسم شركة نورث وست.

وعلى الرُّغم من الإعلان عن مجموعة من الحالات الشبيهة فإنّ المجموعات العربيّة الأميركيّة ومجموعاتِ الحقوق المدنيّة تَخْشى من أن يكون ما أُعلن عنه أقلّ ممّا حَدَث حقّاً. «إنّنا نرى للتوّ رأسَ جبل الثلج فحسب،» تقول كريستي لوبِزْ، وهي محامية تَعْمل لصالح «رَلْمان وشركائه،» وهو مكتب محاماة في واشنطن مختصٌّ بالحقوق المدنيّة. «في كلّ مرّةٍ يكون فيها تحذيرٌ أمنيٌّ جديد أو يحدث أيُّ أمرٍ سلبيّ في العالم سيحدث انبعاثٌ جديد [لهذه الحالات].»

في الوقت الحاضر توجَّه التحدّياتُ في المحاكم إلى الخطوط الجويّة وقادة الطائرات. وقد حَمَلَ إحسان بايغ شكواه إلى المحكمة في الشهر الماضي، متّهمًا الولايات المتحدة بانتهاك القوانين المعادية للتحيُّز في ولاية كاليفورنيا. أمّا شركة يونايتد فقد رفضت التعليقَ على النبإ.

مكتب لوبز للمحاماة يفكّر في تقديم دعاوى ضدّ خطوط طيران نورث وست، ويونايتد، وأميركان. وهناك مكتب محاماة آخر يأمل في الحديث مع نورث وست بصدد حادثة تتعلّق بثلاثة أميركيّين من أصل عراقيّ من مدينة سالت لايك. والحقّ أنّ أيّ خطوط جويّة أميركيّة كبيرة لم تنجُ منذ ١١ أيلول من الاتّهاماتِ بممارسة التمييز.

ولكنّ أخصائيّي الطيران وموظّفي الاتّحاد يقولون إنّه سيكون من الصعب تحدّي التقاليد التي تعطي سلطةً نهائيّةً للقبطان. «كلّ يوم يتّخذ القباطنةُ قراراتٍ لا تَمْلك الكتيّباتُ إجاباتٍ حاسمةً عنها،» قال جون مايزور، وهو ناطقٌ باسم «رابطة قباطنة الجوّ.» ومع أنّ العرب الأميركيّين والأميركيّين المتحدّرين من أصل لاتينيّ والأميركيّين من أصل إفريقيّ شكوا في الماضي من التمييز الذي يمارَسُ ضدّهم في مطارات الولايات المتحدة وعلى متن الخطوط الجويّة، فإنّ شيئًا ممّا حدث آنذاك لا تُمْكن مقارنتُه بما يَحْدث الآن في الولايات المتحدة، وذلك بحسب مسؤولين في حركة الحقوق المدنيّة.

«إنّها أمور تَحْدث في طول البلاد وعرضها،» يقول ويليام هارل المديرُ التنفيذيّ للاتّحاد الأميركيّ للحريّات المدنيّة في تكساس، مضيفًا أنّ الفروع الأخرى للاتّحاد في بقيّة الولايات تَجْمع شكاوى المسافرين. ويَخْتم بالقول «لم يحصل أن كان ثمّة تكاثرٌ في الأحداث [التمييزيّة] كما يحصل اليومَ، منذ أن أُلغي التمييزُ العنصريُّ بين السود والبيض في وسائل النقل العامّ والخاصّ» في الولايات المتحدة.

## رجال من الشرق الأوسط يُطلبون «للمقابلة»

**دايفيد رانك***

تَأْمل السلطاتُ في إجراء مقابلات «بأقلّ ما يمكن من التطفُّل» مع مئات من الرجال المتحدّرين من الشرق الأوسط والقاطنين في ولاية ميشيغان، وذلك في إطار تحقيقٍ حول الإرهاب تقوم به السلطاتُ الفدراليّةُ، على ما قاله الوكيلُ الأميركيُّ جيفري كولينز في ٢٥ تشرين الثاني.

وقد بُعثتْ رسائلُ إلى ٥٥٠ شخصًا في القسم الشرقيّ من الولاية المذكورة، بمن فيهم أكثرُ من ٢٠٠ في ديربورن، وما بين ٧٠ إلى ٨٠ في آن آربور، و٥٣ في ديترويت، بحسب كولينز. والجدير

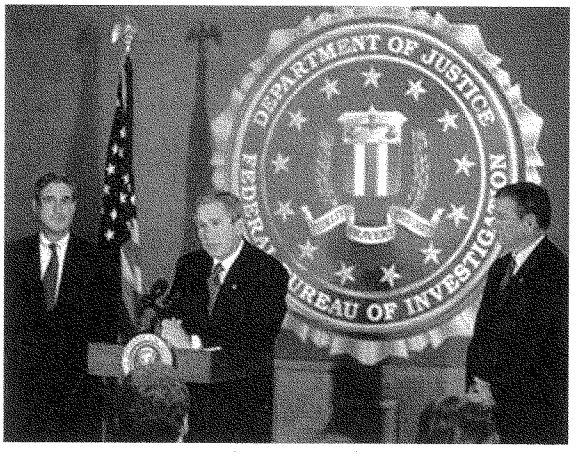


**بوش وآشكروفت يطلبان من الأميركيّين العرب أن «يتعاونوا» مع مكتب التحقيق الفدراليّ**

* ـ عن **الأسوشياتد برس**، ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١.

بالذكر أنَّ ميشيغان تضمّ واحدةً من أكبر الجاليات العربيَّة ـ الأميركيَّة في البلاد، وتَعُدُّ حوالى ٣٥٠ ألفًا معظمُهم في منطقة ديترويت.

ويُطْلب من متلقّي الرسائل أن يتَّصلوا بمكتب كولينز بحلول ٤ كانون الأول (ديسمبر) من أجل تحديد مكان عقد المقابلات وزمانها. وتنصّ الرسالةُ على التالي: «لا سببَ لدينا لكي نعتقدَ أنَّك، لأيِّ سببٍ كان، ضالعٌ في النشاطات الإرهابيَّة. ومع ذلك فقد تَعْرف شيئًا قد يكون مفيدًا لجهودنا [!]»

وقال كولينز إنَّ بمقدور مَنْ تُجرى معهم المقابلاتُ أن يكونوا في حضور الموكّلين. ويُرجَّح أن يكون حاضرًا أيضًا عميلٌ فدراليٌّ وعنصرٌ أمنيٌّ محليّ. وسيكون المترجمون الفوريُّون متوافرين عند الضرورة. وتوصَف المقابلاتُ بـ «الاختياريَّة.»

وذكَرَ ويليام دوايِر، رئيسُ الشرطة في فارمينغتون هيلز ورئيسُ جمعيَّة رؤساء الشرطة في ميشيغان، «أنَّنا شركاء في ذلك مع السلطات الفدراليَّة. ونَعْتقد أنَّه من المهمّ جدّاً أن تَعْمل السلطاتُ المحليَّةُ مع السلطات الفدراليَّة.»

هذه المقابلات هي جزء من مسعى أميركيّ شامل للاتِّصال بأكثر من خمسة آلاف زائر من بلدان الشرق الأوسط، ولتقرير ما إذا كانوا قد تمَّ تجنيدُهم لحساب تنظيم القاعدة التابع لأسامة بن لادن. هذا وقد انتقد دعاةُ الحريات المدنيَّة المقابلاتِ المزمعَ إجراؤها، لأنَّ الأشخاص الذين ستُجرى معهم ليسوا متّهمين بارتكاب جرائم. ويعتقد دعاةُ الحريَّات المدنيَّة أيضًا أنَّ اللائحة ترقى إلى التنميط العرقيّ racial profiling. وقد رفضتْ دائرةُ شرطةٍ واحدةٌ على الأقلّ، في پورتلاند (أوريغون)، التعامُلَ مع هذه الجهود، قائلةً إنَّ قانون الولاية يَمْنع الشرطة من استجوابِ مَنْ ليس مشتبهًا به.

الأشخاص الذين ستُجرى معهم المقابلات هم رجالٌ تتراوح أعمارُهم بين الثامنة عشرة والثالثة والثلاثين، ويَحْملون تأشيراتِ دخولٍ إلى الولايات المتحدة سياحيَّةً أو دراسيَّةً أو لغير الهجرة أو للعمل، وذلك ابتداءً من ١ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠. ويُتوقَّعُ أن يواجِهوا مجموعةً مفصّلةً من الأسئلة. وقد رسمتْ مذكرةٌ صدرتْ مؤخّرًا عن وزارة العدل، وموجَّهةٌ إلى مكاتب النوّاب العامّين في الولايات المتحدة والقوات المعادية للإرهاب داخل كل ولاية، مخطّطًا تمهيديّاً للأسئلة التي سيوجِّهها المحقِّقون إلى الرجال المذكورين. وتَطْلب المذكِّرةُ من المحقِّقين أن يسألوا المحقَّقَ معه إنْ كان يَعْرف مَنْ سَبَقَ أن اشترك في حرب، أو تصرَّف بـ «طريقةٍ غريبةٍ وغير ملائمة» حيال اعتداءات ١١ أيلول، أو اشترك في أعمالٍ إرهابيَّة، أو يَرْغب في تنفيذ اعتداءات إرهابيَّة، أو يُمْكن أن يَحْصل على بنادق أو متفجِّرات أو أسلحة كيميائيَّة أو بيولوجيَّة.

# العربيّ الذي يعيش في حيِّكَ*

**في ما يلي مقالةٌ تَنْضح بالتمييز ضدّ العرب والمسلمين، ولم يلقَ صاحبُها أيّ «استجواب.» لاحظ، أيُّها القارئ، أيضًا فهمه لحريَّة الاختيار!**

لقد سبق أن رأيتَه. أنتَ تَعْلم ذلك. ذلك الرجل. بشرتُه أدكنُ من معظمنا. وهو دائمًا يبدو كأنَّ معه شيئًا يخبِّئه. دائمًا يُغْلق أبوابَه. اللّه أعْلم بما يَفْعل حقّاً حين «يصلّي.» سمعتُ أنَّ كلّ هذا السجود نظامُ شيفرات لا يَفْهمه إلاّ «الجهاديُّون.» يَعْني، نحن لسنا عنصريِّين. من حقِّ الناس أن يكونوا أيَّ عرق يريدون أن يكونوه مادامُوا لا يَغْمسون وجهَنا فيه. هؤلاء الناس مع عماماتهم، وحين لا يرتدون العماماتِ يحاولون أن يخبِّئوا حقيقةَ أنَّهم يَرْتدون العمامات، لأنَّ ذلك هو العربيّ: خبيث [غشّاش]. وهذا، يا ناس، ليس ما نقوله نحن فقط، بل العِلْم. اِقرأْ إنجيلَكَ، هذا ما يقولُه، تمامًا في ذلك القسم حول النار والغضب الإلهيّ والمَحْق. إنَّهم شرّ، عِرْقٌ شرِّير، وتجب مراقبتُهم ليلَ نهار. الآن نحن لا نقول أنْ لا حقَّ لديهم في أن يكونوا هنا؛ كلُّ ما نقوله إنَّه إذا كان لهم الحقّ في أن يكونوا هنا فإنَّ لنا الحقَّ في أن نراقبهم وأن نعطيهم «علقةً» بين الحين والآخر لمجرَّد أن نبقيهم صادقين.

* ـ نُشرتْ في جريدة **أورانج كاونتي ويكلي**، في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠١.

# مجتمع منفتح ومتعدِّد؟ رسائل عبر الانترنت

**ليس الشعبُ الأميركيّ، كما يتوهَّم عشَّاقُ أميركا من العرب المتدقرطين، مغرمين كلّهم بحريَّة الفكر وحقّ الاختلاف. وقد جاءت أحداثُ ١١ أيلول لتعمِّق كراهيةَ قسم من المجتمع الأميركيّ للأجانب وللرأي المعارض للحرب. في ما يلي رسائلُ تلقّاها أحدُ كتّاب الآداب أسعد أبو خليل، أستاذُ العلوم السياسيَّة في جامعة ولاية كاليفورنيا في ستانسلاس، عقب مقابلةٍ أُجريتْ معه في محطة فوكس، وفيها شَجَبَ الحربَ الأميركيَّة ضدّ أفغانستان وأكّد استهدافَ الصواريخ الأميركيَّة للمدنيِّين العزّل. ويلاحَظ أنَّه حين قامت كيرستن شايد، وهي أيضًا من كتّاب الآداب، بانتقاد أساليب مهاجمي أبي خليل، وذلك في رسالة مفتوحة على الانترنت، هاجموها هي أيضًا بخطاب مماثل، مع أنَّها أميركيَّة من «العِرق المفضَّل».**

**من مارك برايدي، ١٤ تشرين الأول ٢٠٠١، الساعة ١٠.٥٥ صباحًا**

د. أبو خليل،

أنت معتوه يَنْبغي أن تُجرَّد من الحقوق التي كَفَلَها «التعديلُ الأوّل.» يجب ألاَّ يُسمَحَ لك بالحديث إلى أيِّ كان، أو بالنيابة عن أيِّ كان، ولا عن أيّ آراء سياسيَّة. بعد أن شاهدتُكَ اليوم على «أخبار فوكس» روَّعني أن أكتشفَ أنَّك تَحْمل شهادةَ دكتوراه وأنَّكَ معلِّم.

إذا كنتَ من نمط الأساتذة المنسجمين مع النظام الجامعيّ في كاليفورنيا، فسيتخلَّى كثيرٌ من الأهالي عن فرصةِ أن تقولِبَ أنتَ أو زملاؤك أولادَنا في المؤسَّسات التعليميَّة أو تشكِّلَهم أو تعلِّمَهم.

من الواضح أنَّك تتبنَّى أفكارًا تشذّ عن غالبيَّة الأميركيِّين. آمل أن يكون مكتبُ التحقيق الفدراليّ FBI يراقبكَ ويراقبُ كلَّ تحرُّكاتك. إذ لا يَبْدو أنَّك أهلٌ للثقة على تراب وطننا، ويبدو أنَّك متعاطفٌ مع بن لادن.

التوقيع: أميركيّ يعتقد أنَّكَ معتوه!

**من پول جندرون، ١٤ تشرين الأول ٢٠٠١، الساعة ١٠.٥٨ صباحًا**

أُشاطر أصدقائي الرأيَ. أنت معتوه. حُلَّ عن بلادي، أيُّها القضيبُ الاصطناعيُّ المغطًّى رأسُهُ بمنشفة. أنت لستَ إلاَّ فاشلاً معاديًا للأميركان. أراهن أنَّكَ تكْره، ولكنَّكَ لا تمانع في نيلِ كلِّ فوائد حريّاتنا ومجتمعنا الشاطر. اِرجعْ إلى بلادكَ، يا فاشل.

أسعد أبو خليل: ارحلْ لأنَّك لست مع الغالبيّة!

**من روبرت ر. كالمان، الأحد ١٤ تشرين الأول ٢٠٠١، الساعة ١٠.٥٩ صباحًا**

عزيزي السيد أسعد أبو خليل،

لقد سمعتُكَ للتوّ على محطة فوكس. أنتَ خنزير مَنْيُ... ويَنْبغي أن تُقطَعَ حنْجرتُكَ، وتغمَّسَ جثتُكَ بدهن لحم الخنزير، ثم تُفْرَمَ وتُطعَمَ للخنازير. والشيء نفسُه يجب أن يَحْدث لكلّ فرد في عائلتك. لماذا لا تتوقَّف عن أن تكون عالةً [طفيليّاً] على الولايات المتحدة، فتزحف عائدًا وتَلْتحق بعائلتك أيّاً يكن بيتُ الكلاب الذي انزلقتَ منه؟

**من دان. كوپل، الأحد ١٤ تشرين الأول ٢٠٠١، الساعة ١١.٣١ صباحًا**

عزيزي د. أبو خليل،

لقد شاهدتُكَ على أخبار فوكس. أردتُ فقط أن أقول إنَّك حين تقول إنّ القوات الجويَّة الأميركيَّة «تَسْتَهْدف المدنيِّين» تَفْقد مصداقيَّتَكَ في أيّ نقاط صحيحة أخرى قد تَمْتلكها. عليكَ أن تكون حذرًا كأكاديميّ في استخدام الكلمات بدقّة. إنّ «استهداف المدنيِّين» يَعْني أنّ النيَّة الأساسيَّة هي قتل هؤلاء المدنيِّين. وبكلمات أخرى، هذا يَعْني أنّ القوات الجويَّة ستكون أَسْعَدَ إنْ سقطت القنابلُ حيث يوجد بَشَرٌ، ممّا لو كان هؤلاء قد غادروا المكانَ. لو كنتَ أكاديميّاً جديّاً بدلاً من دعاويٍّ لما كنتَ أسأتَ عمدًا استخدامَ فعل «تَسْتَهدَفُ.»

**من دْجَفْ تْشنسْ، الأحد ١٤ تشرين الأول ٢٠٠١، الساعة ٨.٣٣ مساءً**

د. أبو خليل،

شاهدتُكَ للتوّ على محطة أخبار فوكس. لم أَحظَ بفائدة قراءة كتبك، ولذا لن أَسْتطيع أن أَحْكم إلاَّ بناءً على تصريحاتك. من الواضح أنَّك لا تَمْلك أيَّ فهم للجهد الحربيّ الذي تقوم به بلادُنا حاليّاً. يزعجني أنَّك تَضْطلع بتعليم أجيالنا الشابَّة. رجاءً تفضَّلْ علينا جميعًا، واسْتَقِلْ.

**من هـ. ت. پَتِيْغرُو، الأحد ١٤ تشرين الأول ٢٠٠١، الساعة ١٢.٤٧ من بعد الظهر**

أردتُ فقط أن أَرْميَ لك بملاحظة صغيرة أخبركَ فيها أنّني شاهدتُ مقابلتَكَ اليوم على أخبار فوكس. يَعْني، أنتَ لا يحقّ لك نقد حكومتنا بسبب أفعالها في هذه الحرب ولا بسبب أيّ شيء آخر. إنّ الحقّ في حريَّة التعبير في هذه البلاد قد اكتُسِبَ بدم الأميركيِّين. وأَعْتقد

أنّك لم تُسْهم أبدًا في أيّ عمل مفيد طوال حياتك كلّها. بل أنتَ، ببساطة، نقّاق. لماذا تعيش هنا؟ لماذا لا تعود إلى البلد اللّعين الذي جئتَ منه أيّاً كان؟ أقول لك: إذا لم تكن تحبّ الحالة هنا في الولايات المتحدة، ولا الطريقةَ التي نتصرّف بها، أَخْبِرْني. فسأكون أكثرَ من سعيد بأن أُرسل إليك تذكرةَ ذهاب من دون إياب إلى أيّ مكان في العالم تريد الذهابَ إليه لتَنْشر أفكارَكَ السخيفة.

أدناه اسمي وعنواني ورقم هاتفي. اِتصلْ بي. أَخْبِرْني أين تريد أن تَذْهب، وسأُرسل لك بطاقةَ السفر. رجاءً أن تستفيد من هذا العَرْض. إنّنا لا نريد أشخاصًا مثلكَ في هذا البلد!

٤١٥ غرينليف ستريت
لونغفيو، تكساس ٧٥٦٠٥
ت: ٠٩٠١ ـ ٧٥٩ ـ ٩٠٣

**من تشارلز بويد، الثلاثاء ١٦ تشرين الأول ٢٠٠١، الساعة ٥.٣٧ صباحًا**

الرئيس هيوي [رئيس الجامعة]،

أنا، ومعي آلافٌ آخرون شاهدوا الأخبارَ بعد ظهر الأحد الماضي، رأينا المقابلةَ والعرضَ لواحد من أساتذكم المشاركين، أسعد أبو خليل، الأستاذ المشارك في العلوم السياسيّة والإدارة العامّة.

ومع أنّه لم يَمْكث إلاّ قليلاً، وربما لم يستطع أن يُوضحَ كلّ النقاط التي أرادها، فقد استطاع مع ذلك أن يُقْرِفَني تمامًا بما قاله فعلاً.

إنّ زعمه أنّ أميركا تَسْتهدف شعبَ أفغانستان عبثٌ وكذبٌ. ورأيه أنّ على أميركا ألاّ تُعطي [الأفغانَ] مساعدةً إنسانيّةً عديمُ الرحمة.

وكانت وجهةُ نظره في كلّ مسألةٍ سُئِلَ عنها مناقِضةً لوجهة نظر رئيس البلاد وللغالبيّة الواسعة من مواطنيها. كما أنّ رسالته وأسلوبَه التخاطبيّ أغضبا المذيعَ الرئيسيّ على نحوٍ لم أره من قبل.

إنّ من حقّه أن يَمْتلك آراءً معارضةً، وأن يبدو بربريّاً راديكاليّاً على التلفزيون الأميركيّ أو في أيّ مكان آخر. ولكنّه لا يَمْتلك، في رأيي، حقّ تعليم هذه الآراء في الجامعة.

أُحسّ بالحرج نيابةً عنك، ونيابةً عن جامعة ولاية كاليفورنيا في ستانيسلوس، وأنا قلقٌ بشكل خاصٍّ على التلاميذ. لقد انتظرتُ نشرَ نصّ المقابلة على موقع الأخبار في شبكة الإنترنت أسوةً بالعشرات من النصوص الأخرى؛ ولكنْ يَبْدو أنّ القيّمين على الأخبار كانوا هم أيضًا مُحْرَجين.

إنّني أوصي بطَرْده فورًا.

**من كيرستن شايد، ١٥ تشرين الأول، الساعة ٩.٢٩ صباحًا**

عزيزي د. أبو خليل،

شكرًا لتذكيرنا مجدّدًا بما يَعْنيه النقاشُ لـ «الغالبيّة» السائدة في أميركا. واضحٌ أنّ بتيغرو لا يَدْري مطْلقًا كيف يبجّل أولئك الأميركانَ الذين ماتوا سعيًا وراء الحقوق المدنيّة، التي ليست أمرًا مسلّمًا به بالنسبة إلى أميركا أو إلى أيّ بلدٍ آخر على نحوِ ما كَتَبَ المؤرّخ إريك فونِرْ. هل أَعْرض تذكرةَ سفر على بَتيغرُو إلى أيّ مكان في العالم لأنّني لا أريده في أميركا؟ لا يُمْكنني أن أتصوّر أين أريده أن يكون، إذ مَنْ تُراه يجب أن يصابَ بمثل هذا الجهل الأهوج؟! أمّا بالنسبة إلى جندرون فمن اللافت عجزُه عن التعامل مع توكيداتكَ بطريقةٍ عقلانيّةٍ. بل إنّ حاجته إلى الشتم الجنسيّ تُظْهر مدى ضعف قدرته على استيعاب المعلومات، أو الإحاطةِ بمصادر معرفيّة أخرى قد يلجأ إليها بهدف النقاش. إذن أنت بحسبه «قضيب اصطناعيّ مغطًّى رأسُه بمنشفة»؟ أفَيَعْني هذا أنّ جندرون رأسُ قضيبٍ حقيقيٍّ لا غطاءَ عليه، أيّ رجلٌ قَزَّم نفسَه إلى فالوسٍ يُطَرْشق بكلماتٍ لا معنى لها؟ ومثلُه كالمان، ولكنّ هذا يَهْجس بالحيوانات. فهل يَكْشف مجازُه عن الخنازير التي تَأْكل لحمَ الخنازير أنّ «الغالبيّة» السائدة في أميركا تُؤْثر الكانيباليّة [أيْ أكلَ البشرِ بشرًا مثلَهم]؟ ثم إنّ من المحزن أن نلاحظ أنّ السيد برايدي الذي يصفكَ بـ «المعتوه» لا يَسْتطيع أن يركّب جملةً واحدةً صحيحة لغويّاً. ربّما يعودُ السببُ في ذلك إلى غضبه الشديد. أو ربّما هؤلاء الأربعة معًا يمثّلون حقّاً الغالبيّةَ السائدةَ في أميركا، أو «أحسنَ عالَم» بحسب رئيسهم غيرِ المنتَخَبِ حقّاً؛ وفي هذه الحال لن نَلْبَثَ أن نَسْمَعَ تحليلاتٍ في نشرات الأخبار الدوليّة عن «جذور غضب ذوي الأعناق الحمر»* إنْ كان لنا أن نتخيّل العناوينَ العريضةَ التي ستتعامل مع هذا الموضوع.

إنّ فكرة أنّ العرب في أميركا أجسامٌ طفيليّةٌ ليست فكرةً ملائمةً إذا أتت من أمّة بَنَتْ نَفْسَها من دماء مئات آلاف الأميركيّين الأصليّين [«الهنود الحمر»] المذبوحين والعبيدِ الأفارقة المنكَّلِ بهم تنكيلاً وحشيّاً. صحيح أنّ على مَنْ يريدون أن يتمتّعوا بالحريّة أن يواصلوا النضالَ من أجل حقوقهم يوميّاً، وأن يَبْقوا مشتعِلين بالرغبة في نيل هذه الحقوق. ولعلّ العربَ أو المهاجرين الجددَ لم يَفْعلوا ذلك جميعُهم بالعزيمة الكافية في الماضي (وكثيرٌ منهم هَرَبوا من «المستبدّين العادلين» الذين نصّبتهم أميركا في بلدانهم نفسِها). ولكنّني يا د. أبو خليل لن أُدْرِجكَ في صفوفِ أولئك العرب أو المهاجرين الجدد.

أَفَيكون ما حشده هؤلاء الرجالُ الأربعةُ هو أفضلَ دفاعٍ عن الحريّات؟ ولكنْ إذا كان على المرء لكي «يستحقّ» الحريّة أن يكون «رأسَ قضيبٍ حقيقيٍّ لا غطاءَ عليه،» أيْ رجلاً مَيْسورًا (وإنْ على عِلْمٍ قليل) ولا يُميَّز عن «الغالبيّة السائدة» في أميركا، فأيُّ نوعٍ من الحريّة هو هذا؟ إنّها ليست الحريّةَ المطْلقةَ، ولا المستمرّةَ؛ إنّها الحريّة التي تَخْدم الذاتَ فقط. أرجوكَ أن تواصِلَ تحدّيَكَ لهذه «الحريّة.»

المخلصة كيرستن شايد،

طالبة دكتوراه في جامعة برنستون،

تعيش حاليّاً في لبنان ـ بيتِ أرواحِ عشراتِ الآلاف من الضحايا الذين قَتَلهم السلاحُ الأميركيُّ من أجل «حريّاتنا ومجتمعنا الشاطر» كما يقول جندرون.

* ـ Rednecks: سكّانُ الجنوب البيض، الذين يتميّزون بأفكارهم الرجعيّة والعنصريّة. (م)

**من هـ. ت. پتيغرو إلى كيرستن شايد**

على الأقلّ كانت لديكِ الشجاعة في أن تجيبيني على رسالتي، وهذه نقطة أسجّلها لصالحك. ولكنّي ما أزال على «مبادئ الأعناق الحمر» [المحافظة]. ففي النهاية هذه هي المبادئ التي أَسَّستْ هذه الأمَّة، وشكرًا للّه على ذلك. كما قلتُ في رسالتي السابقة، لم تَخْدمي لا أنتِ ولا أسعد أبو خليل هذه الأمَّةَ، ولا ضحَّيْتُما بأيِّ شيء خدمةً لحريّة النقاش كما سمَّيتِها. ولِعِلْمِكِ، لديّ عدَّةُ أصدقاء عرب مقرَّبين ولكنَّهم ـ نقيضًا لكِ ـ يَحْترمون هذه الأمَّة ومبادئَ «الأعناق الحمر» فيها بحسب تسميتكِ.

إنَّ عَرْضي مازال قائمًا، بالنسبة إلى تذكرة الطيران لأسعد أبو خليل. والآن أوسِّع عرضي لأشملكِ أنتِ أيضًا! أمَّا بالنسبة إلى تذكرة طيران لي أنا كما ذكرتِ، فلستُ أنا مَنْ ينقّ ويَشْكو. وصدِّقيني، لو كنتُ مثلَكِ لكنتُ دفعتُ بنفسي ثمنَ سفري إلى مكانٍ أفضلَ أكثرَ من أميركا.

فتِّشي عن عملٍ مفيدٍ في حياتِكِ!

**من پول جندرون في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠١، الساعة ٨,٠٥ مساءً**

عزيزتي كيرستن،

أنتِ برهان على أنَّ بإمكان المرء أن يتعلَّم بما يتجاوز ذكاءَه كثيرًا! لاحظتُ أنَّه كان عليكِ أن تَذْكري لقبَكِ «طالبة دكتوراه،» وكأنَّ هذا يَجْعلك بطريقةٍ ما خبيرةً في شيءٍ ما. أنتِ لستِ إلاَّ نموذجًا للطالب المحترف الذي لم تكن لديهِ وظيفةٌ حقيقيَّةٌ في حياته. والسبب في أنَّكِ في صفِّكِ آمنةٌ يعود إلى أنَّ هناك أشخاصًا مثلي يَدْفعون ثمنَ تعليمكِ وجنودًا يَحْمُونَكِ. فمن يَقْدر على ذلك يفعلْ، ومَنْ لا يَقْدرْ عليه يُعلِّمْ! وواضح أنَّك لا تَسْتطيعين شيئًا. أكانوا يضحكون عليكِ ويضايقونَكِ طوال حياتكِ، ولهذا تكرهين وطنَكِ إلى هذا الحدّ؟

**من «تومي بوي» [اسم مستعار؟] في ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠١، الساعة ١١,٣٩ مساءً**

أردتُ فقط أن أبعث إليكما [أبو خليل وشايد] رسالةً سريعةً وأقدِّم رأيي المتواضع. تلقيتُ لتوّي نسخةً من رسالة إلكترونيَّة تناقش قليلاً مسألة حقوق الناس وتتحدَّث عن مقابلةٍ أُجريتْ على التلفزيون. أولاً، أنا مواطن أميركيّ أَخْدم بلادي في صفوف القوات الجويَّة الأميركيَّة المسلّحة. وأنا أَخْدمها منذ ٨ سنوات، وسأواصل خدمتَها إلى أن أتقاعد. ثانيًا، لقد سئمتُ من الليبراليِّين في هذا البلد الذين لا يَفْعلون إلاَّ الجلوسَ والنقَّ عن حقوقهم وعمَّا على الآخرين أن يكون لهم من حقوق (وأضيف أنَّهم ليسوا حتى مواطني هذا البلد). معظم هؤلاء الليبراليِّين، مثلكما، لا يَنْبغي أن يكون لهم مجالٌ للكلام، لأنَّكما لم تفعلا شيئًا في حياتكما لتحسين الأوضاع التي تشكوان منها علنًا على هذا النحو. إذا لم يعجبْكما الوضعُ، افعلا شيئًا بنّاءً لتحسينه، أو ارحلا. إنَّ الأمر بهذه البساطة. حين تطوَّعتُ في الجيش تقبَّلتُ حقيقةَ أنَّني قد لا أَحْظى بحياة عائليَّة عظيمةٍ على الأرجح (لأنَّني أُنقل من مكاني أكثر من ستة شهور في السنة) وأَفْهم أنَّني لن أكون ميلونيرًا قطّ (فنحن لا يُدْفع لنا كثيرًا لأنَّ الليبراليِّين في هذه البلاد يَعْتقدون أنَّنا نتقاضى كثيرًا الآنَ!). لذا أخذًا لكلّ هذا بعين الاعتبار، لا أَفْهم كيف يَسْتطيع أناس مثلكما أن يَشْكوا من هذه البلاد. ماذا فعلتما؟ أيّ تضحيات قدّمتما إليها لكي تكون مكانًا أفضلَ يحيا فيه الجميعُ؟ في الحقيقة لا أريد أن أتعمَّق في الحديث عن هذا الأمر معكما لأنَّ عليكما على الأرجح أن تَحْضرا ندوةً ما أو شيئًا من هذا القبيل. وآخرُ ما أريد أن أدليَ به هو أنَّكما إذا كنتما تكرهان هذه البلادَ إلى ذلك الحدّ، فاقبضا على بندقيّة كلاشينكوف واذهبا إلى أفغانستان وانتظرانا. سنكون هناك قريبًا جدّاً لنتولَّى الأمورَ وجهًا لوجه!

**من هـ. ت. پتيغرو إلى كيرستن شايد مجدَّدًا، ١٦ تشرين الأول ٢٠٠١**

هاللو، كيرستن!

أَفْترضُ أنَّكِ أنثى. سؤال: لماذا لا يُجيب الدكتور أبو [هكذا] العظيم على بريده الإلكترونيّ بنفسه؟ أنا لم أوجِّه تعليقاتي إليكِ. ومع ذلك، إذا كنتِ من أَتْباع معتقداته البلهاء فلا يهمّني حقّاً إنْ شَغَلْتِ نفسَكِ بالردّ. وأَحْسب أنَّه يحتاج إلى بديلٍ جاهزٍ ليَكْتب مثلَ كتاباتكِ المعقّدة.

على كل حال، دعيني أفسِّرْ لك أمرًا، وأمل أن تكوني ذكيَّةً بما يَكْفي لفهمه. لقد جاء شعبُكِ،[1] فرُحِّب بهم بأذرع مفتوحة. واستَغَلَّ شعبُكِ كرمَنا ونظامَنا التعليميّ. وحين قام بعد ذلك إخوانُكِ بارتكاب جريمة شيطانيَّة بحقّ مدنيِّين أبرياء، دافعتِ عنها باسم دينِكِ.[2]

أتتساءلين لماذا يكرهكم الأميركان؟

أنا لا آتي إلى بلدكم، ثم أَطْلَع على التلفزيون، وأُخبركم وأُخبر حكومتَكم كيف يجب أن تسير الأمور. إنَّ شعبَكِ لن يُقدِّر ذلك، وربَّما سيحاولون أن يقتلوني. لديكِ الحقّ الشرعيّ في أن تقولي ما تشائين في الولايات المتحدة، ولكنْ ليس لديك الحقّ الأخلاقيّ في ذلك...

يومًا عظيمًا يا كيرستن. ولكنْ: إبقي حيث أنتِ!

**من جون پيرس، في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠١، الساعة ٥,٣٢ صباحًا**

الأستاذ أسعد أبو [هكذا]

أنتَ لستَ مع بن لادن. وأنتَ لستَ مع الولايات المتحدة. ربّما عليكَ أن تفكِّر في خيار الانتقال إلى القمر. آه، نسيتُ: هناك عَلَمٌ للولايات المتحدة على القمر.

يومًا سعيدًا.

وليَحْمِ اللّهُ أميركا!

---

١ ـ٢ ـ واضح أنَّ السيد پتيغرو يظنّ أنَّ شايد عربيّة مسلمة، لا أميركيَّة من دينه. (م)

# أرقام الآداب

إعداد: ك.ش.

عدد السنوات التي مارس فيها البنتاغون الرقابةَ على الصحافة الحربيَّة: ٧٧

عدد التدابير التي اتَّخذها البنتاغون أثناء حرب أفغانستان لأخذ المراسلين إلى ميدان المعركة (وهو أمرٌ متعذِّر عليهم دون ذلك): صفر

نسبة المقالات في صفحة الرأي في نيويورك تايمز أو واشنطن بوست بين ١٢/٩ و٢/١٠ التي فضّلت العمل العسكريّ على الديبلوماسيّ في أفغانستان: ٩٥٪

نسبة المحطّات التلفزيونيَّة الكبرى التي أذعنتْ لـ«اقتراح» كوندوليسا رايس عدم بثّ تصاريح بن لادن: ١٠٠٪

عدد المحطّات التلفزيونيَّة الكبرى التي ذَكَرتْ شيئًا عن التأثير المحتمل لقوانين مكافحة الإرهاب: ١

المبلغ الذي دفعته الحكومة الأميركيَّة لشراء الحقوق الحصريَّة لكلّ صور الفضائيَّات من أفغانستان بين ٥/١٠ و٥/١١: ١,٩١٠,٠٠٠$

نسبة الأميركيِّين الذين يقولون إنَّ الرقابة الرسميَّة أهمّ من التغطية الإخباريَّة إذ ادَّعت الحكومة وُجودَ ما يهدِّد الأمن القوميّ: ٥٣٪

عدد منتجي أفلام هوليوود الذين التقوا الحكومة للبحث في كيفيَّة تقديم العون للحرب على الإرهاب: ٤٨

المبلغ الأوّليّ الذي ستَدْفعه أميركا لإنشاء محطَّة تُشْبه «الجزيرة» موجَّهة إلى الشباب في الشرق الأوسط بـ ٤٠ لغة: ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠$

عدد الأيام التي مُنعتْ فيها «كاثي سيبرا» (١٥ عامًا) من حضور مدرستها بسبب ارتدائها «تي شيرت» تَسْخر من الشوفينيَّة الأميركيَّة التي انتشرتْ بعد ١١ أيلول: ٧

الزيادة الشهريَّة بعد ١١ أيلول في محاولات الحدّ من حريَّة التعبير في الجامعات: ٥٠٠٪

الحدّ الأدنى من الجامعات الأميركيَّة التي زوَّدت السلطات الأميركيَّة بمعلومات خاصة عن تلاميذها منذ ١١ أيلول: ٢٠٠

عدد رجال الشرطة وحرّاس السجن الذين رافقوا أوّل طالب أسود إلى جامعة ميسيسيبي المخصَّصة للبيض فقط في ٣٠/٩/١٩٦٢: ٥٣٦

عدد المكالمات التي التقطها جهازُ المراقبة الإلكترونيَّة في أميركا عام ١٩٩٦: ٢,٢٠٠,٠٠٠

عدد الأسابيع التي تمكّن هتلر خلالها عام ١٩٣٣ من محو الضمانات في دستورِ فايمار لحقّ المتّهم في محاكمة عادلة وعلنيَّة، ولحقّ التعبير والانتقال: ١٦

عدد الأسابيع التي تمكن جورج و. بوش خلالها من محو الضمانات أعلاه من «إعلان الحقوق»: ٢

الحدّ الأدنى من البلدان التي دانتْها أميركا خلال السنوات الخمس الأخيرة لاستخدامها محاكم عسكريَّة: ١١

عدد الأيّام التي قضاها المغربي زكريا موسوي في السجن الفدراليّ دون محاكمة حتى تاريخ ٥ ديسمبر ٢٠٠١: ١١٠

العدد التقريبيّ للأجانب الموقوفين دون محاكمة بين ١١ سبتمبر و٢٥ نوفمبر ٢٠٠١: ١٢٠٠

حظوظ كون المعتقل في «الحرب ضدّ الإرهاب» في أميركا من أصول شرق أوسطيَّة: ٩٥٪

حظوظ كون المعتقل في الحرب المذكورة مشتبهًا بأن يكون عضوًا في تنظيم القاعدة: ١٪

نسبة النيويوركيِّين الذين دعموا حتى ١١ أكتوبر إنشاء معسكرات اعتقال لـ«الأفراد الذين تصفهم السلطات بالمتعاطفين مع قضايا الإرهاب»: ٣٣٪

عدد الأشخاص الذين اعتُقلوا في أميركا أثناء الحرب العالميَّة الثانية على أساس كونهم من أصول يابانيَّة: ١١٠,٠٠٠

الحدّ الأدنى لعدد الاعتداءات الموثّقة على العرب الأميركيِّين في الأسبوعَيْن اللذين تليا ١١ سبتمبر: ٢٤٠

عدد المجموعات التي تقول بتفوّق العرق الأبيض، والفاعلة في ٩ ولايات في الوسط الغربيّ من أميركا عام ٢٠٠١: ٢٦٥

الحدّ الأدنى من الذكور المتحدِّرين من الشرق الأوسط الذين «دُعُوا» في ٢٧ نوفمبر إلى إجراء استجواب «طوعيّ» من قبل FBI في ميشيغان: ٦٤٥

عُمْر أحد الأميركيِّين العرب من ولاية أوهايو زاره رجالُ الـ FBI لأنَّ اسمه محمد عطا: ٥ سنوات

# مصادر أرقام الآداب (ص ٤٧)

إعداد: ك.ش.


1) Center for Defense Information, "The Press and the Pentagon," Feb. 26, 1995. www.cdi.org.
2) Jacqueline Sharkey, "Will truth again be the first casualty?" Public-I, www.public-i.org.
3) Fairness and Accuracy in Reporting (FAIR), "Action Alert: Op-Ed Echo Chamber: Little space for dissent to the military line," Nov. 2, 2001, www.fair.org.
4) FAIR, "Media Advisory: Networks Accept Government Guidance," Oct. 12, 2001, www.fair.org.
5) FAIR, "Nightly News Glosses Over Anti-Terrorism Act," Sept. 27, 2001, www.fair.org.
6) International Action Center, "The State of the Free Press after Oct. 7," Nov. 6, 2001, www.iacenter.org.
7) The Pew Research Center for People and the Press, "But Military Censorship Backed Terror Coverage Boosts News Media's Image," Nov. 28, 2001, www.people-press.org.
8) The Nation Magazine, "Lights! Camera! Attack! Hollywood Enlists," Dec. 10, 2001, www.thenation.com.
9) Duncan Campbell, "US Plans TV Station to Rival al-Jazeera," in The Guardian, www.guardian.co.uk.
10) Eric Nuzum, "A Brief History of Banned Music," www.ericnuzum.com.
11) Michael Colby, "School Girl Gets the Boot for Anti-war Opinions," at Counterpunch, www.counterpunch.org.
12) Foundation for Individual Rights in Education, www.fire.org.
13) American Civil Liberties Union, "How the USA-Patriot Act Puts Student Privacy at Risk," www.aclu.org.
14) Civil Rights: Status Report, "Freedom Has a Price," www.ghgcorp.com.
15) US Courts and the Dept. of Justice Statistics, "Administrative Office of the Courts 1996 Wiretap Report for the period Jan. 1 through Dec. 31, 1996," April, 1997.
16) Third Reich Educational Pages, "Hitler Consolidates Power (1933-1934)" at www.thirdreichpages.com.
17) Truth Out, "Conyers Challenges Administration on Military Tribunals and Other Anti-Terrorism Edits," Nov. 16, 2001, www.truthout.com.
18) Human Rights Watch, "Fact Sheet: Past US Criticisms of Military Tribunals," Nov. 28, 2001, www.hrw.org.
19) Neil Lewis and Don Van Natta, "Ashcroft offers accounting of 641 charged or held," in The New York Times, Nov. 28, 2001, www.nytimes.com.
20-22) Jodi Wilgren, "Swept up in a Dragnet, Hundreds Sit in Custody and Ask 'Why?'" in The New York Times, Nov. 25, 2001, www.nytimes.com.
23) Sierra College Research Institute Poll, Oct.11, 2001.
24) Northwest Coalition for Human Dignity, "Latest Bias Update," Sept. 25, 2001, www.nwchd.org.
25) Center for New Community Report, "State of Hate: White Nationalism in the Midwest 2001-2002," at www.newcomm.org.
26) Carol Yancho, "Hundreds in Michigan Asked to Submit to 'Terror Questioning'" Nov. 27, 2001, at CNN, www.cnn.com.
27) Moustapha Bayoumi, "Freedom of Speech Shouldn't Be Stifled for Arab and Muslim Americans," Oct. 17, 2001, in The Progressive Media Report, www.progressive.org.